مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٥٦

الإثنين، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو/السيد إيسونو أنغوي	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر فاسينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أمون – تانو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان

أنشطة المرتزقة بوصفها مصدرا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2019/97).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد خوسيه سينغر ويزينغر، مبعوث الجمهورية الدومينيكية الخاص إلى مجلس الأمن، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير سينغر ويزينغر وفريقه على البراعة الدبلوماسية الكبيرة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان

أنشطة المرتزقة بوصفها مصدرا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2019/97).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، رواندا، السودان، غابون، الكونغو ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد محمد إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/97 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل غينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر رئاسة غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن أنشطة المرتزقة بوصفها مصدرا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا، وفي وسط أفريقيا على وجه الخصوص، عملا بالمذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2019/79). وأرحب بحضور رئيس جمهورية غينيا الاستوائية في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد ظل استخدام المرتزقة مستمرا عبر العصور. فمن العصور القديمة وعبر العصور الوسطى وحتى عصرنا هذا، ما زال أولئك الذين يقاتلون من أجل الحصول على المكافآت المالية أو أي تعويض مادي آخر يشكلون عنصرا ثابتا تقريبا في ساحات المعارك. ويجعل الطابع الخفي لهذه الممارسة من الصعب الحصول على البيانات عنها. بيد أن بعض التقارير تشير إلى زيادة كبيرة في استخدام المرتزقة وغيرهم من المقاتلين الأجانب.

وفي حين أن الصورة الرقمية ربما تكون ضبابية إلى حد ما، فإن الأثر الذي يتركه المرتزقة على ساحات الحروب أصبح واضحا جدا اليوم. ولا شك أن وجود المرتزقة وغيرهم من المقاتلين الأجانب يؤجج النزاعات ويهدد الاستقرار. وينتقل بعض المرتزقة

من حرب إلى أخرى فيجوبون ببضاعتهم القاتلة هذه بقوة نيران هائلة وبلا مساءلة تقريبا وفي تجاهل تام للقانون الدولي الإنساني. وتقوض أنشطة المرتزقة سيادة القانون وتكرس الإفلات من العقاب. وهم يحرضون على استغلال الموارد الطبيعية للبلدان بطريقة غير مشروعة ولا تراعي الإنصاف. ويتسببون أيضا في تشريد السكان على نطاق واسع، علاوة على التسبب في التوترات المجتمعية. وحتى ماكيافيلي الذي اشتهر بتسامحه مع هذا السلوك المشكوك فيه، وصف في كتابه ”الأمير“ المرتزقة بأنهم ”جماعات مفككة وغير منضبطة وطموحة ولا عقيدة لها“.

وقد شهدت طبيعة أنشطة المرتزقة تطورات على مر السنين. واليوم، فإنهم يستغلون آفات أخرى ويغذونها، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والتطرف العنيف. وفي أفريقيا، فإن اهتمام مناقشة اليوم بأنشطة المرتزقة لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. فقد شهدنا الأنشطة غير المشروعة والاتجار من جانب الجماعات الإرهابية وجماعات المرتزقة العاملة في منطقة الساحل، فضلا عن الادعاءات عن ضلوع المرتزقة في أحداث العنف عقب الانتخابات التي جرت في كوت ديفوار في عام ٢٠١٠.

وقد ارتكب المرتزقة وغيرهم من المقاتلين الأجانب عددا لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني بحق المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقمعوا أيضا تنقل الرعاة على طول الطرق التقليدية مثل الحدود مع الكاميرون. وردا على الهجمات المتكررة عليهم، تعاقد الرعاة مع جماعات مسلحة أخرى أو مع المتمردين لحماية أنفسهم وماشيتهم، ما أدى إلى تأجيج دوامة العنف. وأبلغت غينيا الاستوائية نفسها عن حدوث محاولات جدية ضد حكومتها نفسها. وفي العام الماضي، أكد السفير أناتوليو ندونغ مبا، ممثل غينيا الاستوائية، للمجلس ضرورة ”التحلي باليقظة ومراقبة الجماعات التي تبث انعدام الأمن والاستقرار“ (S/PV.8156، صفحة ١٢). ويتطلب التصدي لهذه التحديات العمل على عدة جبهات.

أولا، يجب علينا تعزيز النظم القانونية على الصعيدين العالمي والوطني. وليست هناك سوى ٣٥ دولة أطرافا في لاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ (القرار ٤٤/٣٤). وبعد انضمام غينيا الاستوائية مؤخرا إلى الاتفاقية سيصبح عدد الدول ٣٦ دولة أطرافا في وقت لاحق من هذا الشهر. ولم ينضم إليها سوى ثلاثة من الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن. وأدعو الدول التي ما تزال خارج الاتفاقية إلى الانضمام إليها أو التصديق عليها دون تأخير.

ويشمل الإطار القانوني أيضا صكوكا أفريقية هامة، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا، واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا دعم تنفيذ هذه المعايير، الأمر الذي سيساعد خطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

ويعني تعزيز النظام القانوني أيضا مراعاة المزيد من الدقة فيه. ولا يزال التعريف القانوني للمرتزق ضيقا جدا، ولذلك، فإنه يشكل تحديا لفعالية التحقيقات والمقاضاة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. وسيكون التعاون في إدارة الحدود حاسما في وقف التدفق الكبير للأسلحة دون عوائق إلى الجماعات المسلحة الأجنبية في جميع أنحاء أفريقيا الوسطى. ويمكن أن تشمل مثل هذه الخطوات إنشاء اللجان الحدودية المشتركة وآليات الرصد المشترك لأمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية بصورة منتظمة بين قوات الدفاع الوطني.

وسيكون من الضروري أيضا التعاون على بناء قدرة المؤسسات الوطنية المسؤولة عن العدالة والأمن وحقوق الإنسان لتمكينها من أداء هذه الصلاحيات الحيوية وتنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة. ويجب تمكين الدولة من ممارسة احتكار استخدام القوة داخل أراضيها، فضلا عن تمكين القوات المسلحة والشرطة من حماية السكان وترسيخ سيادة القانون. وتكتسي الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان المنطقة أهمية بالغة. أشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد موسى فقي محمد، على تعاونه الممتاز. وتعد لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا أيضا جزءا من الصورة. وبالمثل فإن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من بين المنظمات الأخرى التي تضطلع بدور هام في ذلك الصدد.

ثالثا، نحن بحاجة إلى النظر في العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية المؤدية إلى أنشطة المرتزقة. وقد أوصى الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة باتخاذ طائفة واسعة من الخطوات، بما في ذلك مكافحة الاستبعاد وتحسين المشاركة المدنية وكفالة الحكم الرشيد، وتقديم خدمات عامة بشكل منصف، وضمان حماية الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى.

ويكتسي تعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة الفرص للشباب أهمية بالغة للحد من إغراء المرتزقة وخطر التطرف. ويجب علينا أيضا بذل المزيد من الجهد لأجل تمكين المرأة والتصدي للأبعاد الجنسانية لأنشطة المرتزقة.

إن عملنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يساعدنا في جميع هذه المجالات – وهذا سبب آخر لتسريع تلك الجهود.

إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الحكومات في التصدي لأنشطة المرتزقة، بما في ذلك من خلال تعميق الحوار مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة. وأحث جميع البلدان على التعاون مع الفريق العامل التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان التي يرغب الفريق العامل في زيارتها. معا، دعونا نعزز عملنا عبر كامل طائفة هذا التحدي، من المنع إلى الملاحقة القضائية، ومن تخفيف آثار أنشطة المرتزقة إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إليها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد فقي محمد.

السيد فقي محمد (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أخاطب مجلس الأمن للمرة الثانية في أقل من ثلاثة أشهر في سياق مناقشة رفيعة المستوى بشأن مسألة ذات أهمية بالنسبة إلى أفريقيا. ويؤسفني أن القيود المتصلة بالأعمال التحضيرية لمؤتمرلاتحاد الأفريقي، الذي سيعقد في نهاية هذا الأسبوع، حالت دون حضوري إلى مجلس الأمن شخصيا. وأشكر الرئيس أوبيانغ نغويما على دعوتي إلى هذه المناقشة، التي تمثل بداية رئاسة غينيا الاستوائية لمجلس الأمن. أتمنى كل النجاح لهذا الرئاسة، التي هي تمثيل لأفريقيا بأسرها.

في وقت تعزز فيه قارتنا الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، من الضروري أن ننظر في جميع مصادر انعدام الأمن وعدم الاستقرار. من الواضح أن أنشطة الارتزاق تشكل أحد تلك التحديات التي يجب التصدي لها. لذلك فإن اختيار هذا الموضوع يمثل مساهمة ملموسة في تحقيق الهدف المتمثل في إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. ويتطلع الاتحاد الأفريقي إلى نتيجة هذه المناقشة.

للأسف، فإن تاريخ قارتنا حافل بالأمثلة على انخراط المرتزقة في أنشطة زعزعة الاستقرار، بما في ذلك الانقلابات والتدخلات في النزاعات المسلحة ومحاولات السيطرة على الموارد الطبيعية للبلدان المعنية. فمنذ ستينيات القرن الماضي، عندما كانت

بلداننا تعمل على توطيد استقلالها، واجه البعض هذه الظاهرة. وكانت العواقب مدمرة من حيث العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات الأخرى لأمن واستقرار البلدان المعنية. من الواضح أن هذه الحالة تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال الدول الأفريقية وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنميتها على نحو متناسق. وفي ضوء هذه الحالة والشواغل الخطيرة التي نشأت عنها، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٧٧ اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في نيسان/أبريل ١٩٨٥. قد أتاحت وضع قواعد على مستوى القارة فيما يتعلق بأنشطة المرتزقة، وفي نفس الوقت شجعت على اتخاذ عدد من مبادرات التعاون على صعيد القارة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال آفة الارتزاق قائمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى استمرار الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي يشارك فيها المرتزقة. وآخر مثال على ذلك يتعلق، في الواقع، بغينيا الاستوائية، عندما أحبطت قبل بضعة أشهر محاولة انقلاب شارك فيها عدد من المرتزقة الأجانب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على تضامن الاتحاد الأفريقي مع غينيا الاستوائية في أعقاب تلك المحاولة لزعزعة الاستقرار. وبالمثل، فإن طبيعة حدود البلدان الأفريقية سهلة الاختراق أحيانا والطابع العابر للحدود للتحديات الأمنية التي تواجه القارة شجعت تعبئة المقاتلين الأجانب للعمل كمرتزقة في النزاعات التي تمزق بعض البلدان.

والتطور الآخر المماثل هو ظهور شركات الأمن الخاصة. من البديهي، أن هذا الأمر غالبا مسألة كيانات قانونية تتعامل مع الحكومات، ولكن وجودها وانتشارها يطرح تحديات تستحق اهتماما خاصا. وفي هذا الصدد، فإن المنتدى الأفريقي الثاني بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي عقدته مفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أوصى بإعادة النظر في اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا لعام ١٩٧٧، بغية تكييفها مع التطورات التي طرأت منذ اعتماد وتزويدها بآلية للتنفيذ والرصد. وأوصى المنتدى، بصورة أكثر تحديدا فيما يتعلق بشركات الأمن الخاصة، بوضع إطار تنظيمي وإشرافي على مستوى القارة. وتعكف مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليا على متابعة تلك التوصيات، وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تجري مشاورات مع مختلف الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة.

إن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة لتحديد التدابير العملية التي يمكن أن تساعد على وضع حد نهائي لآفة الارتزاق. من الواضح أنه يجب علينا أن نعزز الصكوك الدولية المتصلة بهذه الظاهرة. والهدف هنا هو التعجيل بالتوقيع والتصديق على الصكوك القائمة، فضلا عن كفالة تنفيذها الفعال. وألاحظ مع القلق أن الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لم يوقع ويصدق عليها سوى عدد محدود من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المهم بنفس القدر تعزيز التعاون فيما بين الدول، بما في ذلك في مجالات الاستخبارات والملاحقة القضائية. فبدون التنسيق الفعال، لن يكون عملنا فعالا.

وبالمثل، من الأهمية بمكان توفير المزيد من المساعدة لكي تتمكن الدول من تعزيز قدرتها على مواجهة آفة الارتزاق على نحو أكثر فعالية. وبشكل أكثر تحديدا، يجب أن ينصب التركيز على إدارة قطاع الأمن، وفي حالة البلدان الخارجة من النزاع، أن ينصب التركيز على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، لا يسعنا التشديد بما فيه الكفاية على المخاطر التي يشكلها الفشل في استكمال هذه العمليات.

أخيرا، أود أن أشدد على حقيقة أن مكافحة الارتزاق يجب أن تكون جزءا من السياق الشامل لتعزيز السلام والأمن في القارة. فقد أظهرت التجربة أن المرتزقة غالبا ما يعملون في مناطق النزاع. والاتحاد الأفريقي ينخرط بنشاط على هذه الجبهة في إطار حملته لإسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠. وأرحب

بدعم الأمم المتحدة لتلك الجهود، وخاصة التزام الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

إن الاتحاد الأفريقي عازم على القيام بدوره الكامل في مكافحة آفة الارتزاق وتعبئة دوله الأعضاء في هذا الشأن، لكن هذا الكفاح ضد ظاهرة عابرة للحدود من حيث طابعها لا يمكن أن ينجح بدون التعاون الكامل من جانب الجهات الفاعلة الدولية الأخرى. ولذلك، فإنني أجدد الدعوة إلى زيادة التعاون والدعم الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد فقي محمد على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا.

السيد سيزيبيرا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن فخامة الرئيس بول كاغامي، الذي دعي بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي للإسهام في هذه المناقشة الهامة التي ستساعدنا على إبراز الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة على السلام والاستقرار في منطقتنا. وأنقل إلى المجلس تحياته وتمنياته الطيبة بنجاح هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن الرئيس كاغامي، لأهنئ فخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو وحكومة غينيا الاستوائية على قيادة أعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي ولرواندا خلال فترة رئاستكم. إنكم تمثلون هدفنا المشترك لتحقيق تقدم كبير في تعزيز السلام والازدهار في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم.

لمسألة المرتزقة تاريخ طويل في أفريقيا وشكلت تهديدا خطيرا لاستقلال الدول الأعضاء وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وتصديا لذلك التهديد، أبرمت منظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا كما اعتمدها رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة في عام ١٩٧٧. وكان مصطلح ”المرتزقة“ يستخدم آنذاك للإشارة إلى الأشخاص الذين يتم تجنيدهم محليا أو في الخارج للقتال من أجل تحقيق مكاسب مالية أو مادية. غير أن هذا التعريف، بما في ذلك أنشطة المرتزقة التي تشملها اتفاقية ١٩٧٧، ربما لم يعد ملائما لوصف أنشطة المرتزقة في أفريقيا اليوم.

ومن الأهمية بمكان التمييز بين الدور الذي تضطلع به الجهات المقدمة للخدمات العسكرية والأمنية العاملة ضمن إطار قانوني وطني واضح وجماعات المرتزقة التي تعمل سرا لتقديم الدعم العسكري للمجموعات التي تعتزم زعزعة استقرار النظام الدستوري وسلطته.

يشكل المرتزقة جزءاً من الزيادة المقلقة في انتشار الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، وبعضها يتم تمويله بشكل جيد ولديه معدات متطورة ومعدات عسكرية، والعديد منها متصل بالشبكات الإرهابية العالمية. ويدرك المجلس أن رواندا من بين بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التي كانت ضحية لتلك الشبكات الإرهابية العابرة للحدود، على نحو ما أُبلغ به المجلس في الوثيقة S/2018/1133. ولهذا يمكن للمجلس أن يعول على دعمنا الكامل للأهداف التي حددتها، سيدي الرئيس، لهذه الجلسة.

إن المرتزقة اليوم لا يشاركون فحسب في القتال الفعلي؛ بل نشهد الآن زيادة في جرائم الهجوم الإلكتروني والتجسس الصناعي التي تقوم بها جماعات المرتزقة من أماكنها حيث تنعم بالراحة. وتواصل تلك الجماعات التطور والابتكار. لا يمكننا بل ينبغي لنا ألا نعتمد نفس الأساليب في استجابتنا. لذلك، يجب تحديث أطر السياسات القائمة للاتحاد الأفريقي وفي الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم المبرمة في ١٩٨٩ لكي تواكب الحقائق المستجدة. وسيستعرض

الاتحاد الأفريقي من جانبه اتفاقية عام ١٩٧٧ بهدف تعزيز أحكامها.

في الختام، من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله أنشطة المرتزقة في أفريقيا وتحييده، لا بد لنا من اتخاذ تدابير قوية للتعامل مع هذا المصدر المستمر من مصادر عدم الاستقرار في قارتنا. وحده النهج الجماعي والمنسق جيدا على الصعيدين الإقليمي والدولي سيمكننا من القضاء على ظاهرة أنشطة المرتزقة من خلال تعطيل شبكاتها المالية وعمليات التجنيد عبر الحدود وبالتالي دحر عملياتها.

أشكر الرئيس مرة أخرى على قراره بإذكاء الوعي بهذه المسألة البالغة الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس غينيا الاستوائية.

من دواعي الشرف والارتياح البالغ أن أرحب بممثلي رؤساء الدول والحكومات وكبار الشخصيات والضيوف وأن أشكر الأمين العام على حضور هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن المكرسة لمسألة السلام والأمن في أفريقيا، وعلى وجه التحديد، مسألة أنشطة المرتزقة باعتبارها مصدرا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا.

إننا نعتبر انتخاب جمهورية غينيا الاستوائية عضوا غير دائم في مجلس الأمن وتولينا رئاسة مجلس الأمن، التي نبدأها اليوم، دليلا على ثقة المجتمع الدولي في بلدنا وسياساتنا. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر لجميع الدول الأعضاء التي وضعت ثقتها فينا. منذ بدأنا فترة ولايتنا كعضو في هذا الجهاز الرفيع المستوى لصنع القرار، سعينا إلى أن نصبح مبادرين وموضوعيين وبناءين في معالجة المسائل الملحة المدرجة في جدول أعمال المجلس بينما نظل مخلصين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

تكتسي جلسة اليوم أهمية بالغة لرئاسة غينيا الاستوائية لأنها مكرسة لمناقشة موضوع يشكل أحد الشواغل والتحديات الرئيسية التي تؤثر على السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. ما فتئت النزاعات المسلحة تشكل سمة من سمات البشرية منذ بداية التاريخ وقد تفاوتت إلى حد كبير من حيث دوافعها وتأثيرها وسياقاتها والجهات الفاعلة فيها. لكن هناك ظاهرة غريبة شاعت بين جميع الحضارات وكافة الحروب في كل حقبة تاريخية ولكنها تمكنت بطريقة ما من التغلب على قواعد العالم الحديث، وهي ظاهرة الارتزاق.

إن القارة الأفريقية تجد نفسها في حالة صعبة للغاية في مواجهة تهديد نشاط المرتزقة والظواهر الأخرى، مثل الإرهاب والاتجار وتجارة الأسلحة غير المشروعة والقرصنة والفقر وانتشار الأمراض المتوطنة والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ التي تتفاعل لتؤدي إلى الفوضى وانعدام الأمن وتؤخر بشكل خطير تحقيق التنمية في البلدان الأفريقية.

إن معظم البلدان الأفريقية لم تنعم بالسلام أو التنمية الاجتماعية – الاقتصادية منذ أن نالت استقلالها قبل أكثر من ٥٠ سنة، على الرغم من إمكانياتها الاقتصادية الكبيرة من حيث الموارد الطبيعية. ولا تزال أفريقيا أقل القارات نموا. وظاهره أعمال المرتزقة أحد الأسباب المحتملة لذلك التخلف. وما فتئت المصالح الخفية للمرتزقة تسعى إلى منع الأفارقة من التمتع بالفوائد الهائلة، بغية السيطرة على مصائرنا. لذلك فإن القضاء على هذه الظاهرة ما برح حتى الآن يشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من النضال من أجل سيادتنا. وقد حددت هذه الظاهرة الشريرة تدريجيا أهدافا جديدة، من قبيل السيطرة على مواردنا الطبيعية وتكنولوجيتنا من أجل التنمية، لتكون جزءا من النضال الجغرافي الاستراتيجي العالمي.

ونلاحظ أن جميع الصراعات في أفريقيا تقريبا يتخللها وجود وأنشطة هؤلاء الجنود الحقيقيين في الثروة أو أن كان ذلك قائما. ومن الجدير بالذكر أن تهديدات المرتزقة بكل أشكالها تكمن في منطقتنا دون الإقليمية في وسط أفريقيا، وكذلك في جميع أنحاء

القارة الأفريقية بأسرها. واستمرار وجود المرتزقة في القارة يشكل تحديات كبيرة، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والعقبات التي تعترض حق الشعوب في تقرير مصيرها، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والبؤس، ونهب الثروة التي تعود إلى الشعوب، واغتيالات القادة السياسيين، والإطاحة بالحكومات الشرعية وغيرها من الأنشطة الإجرامية الواضحة. وفي حاله أفريقيا الوسطي، فان لديها سمات جذابة بشكل خاص لأن ثروتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي يجعلانها هدفا ملائما لتلك الشبكات الإجرامية التي لا ضمير لها.

ما فتئت أنشطة المرتزقة في أفريقيا مدمرة وتفضي بنا دوما إلى مواجهة تحديات كبيرة، مثل العقبات التي تعترض حق شعوبنا في تقرير المصير. وتدل الآثار السلبية لهذه الظاهرة على ما تشكله أنشطة المرتزقة من مخاطر على السلام والأمن في القارة.

إن بلدي، غينيا الاستوائية – بلد مسالم، – بدأ يجتذب مصالح المرتزقة منذ اكتشاف النفط في التسعينات من القرن الماضي. وبفضل السلام الذي ننعم به تمكنا من الوصول إلى مستويات من التنمية الشاملة لم يسبق لها مثيل. وندرك أن أنشطة المرتزقة لن تؤدي إلا إلى عكس مسار هذه التنمية والتسبب في سفك الدماء بين أشقائنا. لذلك فان حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تدين بشدة وجود أعمال المرتزقة في القارة الأفريقية.

لو كُتب النجاح للمحاولات الخمس لغزو البلد من خلال استخدام هذا النظام الشيطاني للتدخل الأجنبي لكان من الممكن أن عانت غينيا الاستوائية من نفس الأهوال والمصائب كحروب المرتزقة. ونود أن نذكر بأننا، في السنوات الـ ٢٤ الماضية، وقعنا ضحية لخمس محاولات من الغارات التي شنتها علينا جماعات المرتزقة، التي كان هدفها النهائي الإطاحة بالحكومة الشرعية في غينيا الاستوائية، بقصد وحيد ألا وهو الاستيلاء على الموارد وحرمان الناس منها، ودعم مصالحها الخفية.

قامت تلك العناصر بأنشطة متنوعة وأيضا عنيفة، تمثلت في شكل نهب للمصارف، وشن هجمات على مقر إقامة رئيس الدولة، بل حتى محاولة اغتيالي، مع أسرتي بأكملها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من بين محاولات اغتيال أخرى ضدي. نحن ممتنون لحكومات أنغولا وزمبابوي والكاميرون على تعاونها في دحر تلك المحاولات الرامية إلى الغزو.

ندرك انه ما دامت بلداننا تحتفظ بمواردها الطبيعية، ستظل طعما جذابا لتلك الجماعات. ولهذا السبب، تود غينيا الاستوائية أن تنبه مرة أخرى هذا الجهاز الرفيع المستوي بأن جماعات المرتزقة ما زالت تتصرف مع إفلات مطلق من العقاب في أفريقيا، مما يعرض أمن واستقرار بلداننا للخطر. ونحض الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، وكذلك شركاء أفريقيا وأصدقاءها، على مواجهة جماعات المرتزقة التي تفعل كما يفعل الارهابيون والقراصنة، لأنهم جميعا متشابهون.

في البيان الذي أدليت به خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الستين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر A/60/PV.10)، وجهت نداء لإيلاء المزيد من الاهتمام لظاهره الارتزاق بعقد دورة استثنائية لعام الجمعية. ونعتقد أنه كان يمكن لهذه الخطوة أن تولد وعيا عالميا بهذه المسألة، وربما حملت المصالح الكامنة وراء هذه الظاهرة على إعادة النظر في أنشطتها. وكان بإمكانها أيضا أن تكون بمثابة تدبير وقائي كان من الممكن أن يجنب المجتمع الدولي وهذا الجهاز من الاضطرار بعد ذلك إلى نشر بعض من عمليات حفظ السلام في منطقتنا. وأود أن أكرر النداء نفسه اليوم، وأن أشير أيضا إلى الحاجة الملحة إلى تحديث التشريعات المتعلقة بالارتزاق لكي تشمل جميع التحركات التي نشأت.

ومن المهم تحليل جذور هذه الظاهرة وأسبابها والسعي إلى إيجاد حلول دائمة يمكن أن تعزز الاستقرار والتنمية في بلداننا. ويشمل ذلك معرفة المسؤولين من الناحية الفكرية والمادية عن

هذه الظاهرة ومنفذيها وأصولها؛ وبعبارة أخرى، ينطوي ذلك على الوصول إلى حقيقة هذه المسألة. ويجب على المجتمع الدولي أن يشارك في هذه المسألة، تماما كما يشارك في مكافحه الإرهاب.

وعلى الرغم مما قلته، فإن غياب الملاحقة القضائية لهذه الظاهرة بموجب القانون الدولي أمر غريب، وكذلك حقيقة أن الجناة لا يخضعون للمساءلة الجنائية. هذا يخلق فراغاً في القانون الدولي ويؤدي إلى إفلات هذه الجماعات من العقاب. أود أن أغتنم فرصة عقد هذه المناقشة للتذكير بالصكوك الدولية التي تتعامل مع المرتزقة، والتي تعكس شواغل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي اللذين يتفق كلاهما على أن نشاط المرتزقة يشكل عاملا هاما في العنف وزعزعة الاستقرار على الصعيد العالمي، وأنه لا بد من القضاء على هذا النشاط. وأود أن أؤكد على الوثائق التالية: الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، الموقعة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩؛ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا لعام ١٩٧٧؛ وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. إن مضمون وروح التشريعات الدولية القائمة بشأن المرتزقة يتماشى مع شواغل حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، بل وأستطيع أن أقول، مع شواغل أفريقيا كلها بشكل عام. ومع ذلك، لا يزال أمامنا شوط طويل يجب علينا قطعه معا وبروح من التضامن. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من تحسين إنجازاتنا في هذا المجال الأساسي.

أخيرا، نحن نفهم أن العلاقات التعاقدية التي قد تنشأ وفقا للقانون الدولي بين الحكومات الشرعية وشركات الأمن والدفاع الخاصة التي أُنشئت بصورة قانونية في بلدانها، هي علاقات قانونية ولا يمكن مساواتها بأنشطة الجماعات المحظورة عديمة الضمير.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوت ديفوار.

السيد أمون – تانوه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن أسف فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهوريه كوت ديفوار، الذي لم يتمكن، بسبب جدول اجتماعاته، من حضور هذه المناقشة الرفيعة المستوى التي تفضلتم، سيدي الرئيس، بدعوته إليها. لذلك أود أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، أحر تهانيه لكم بتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أؤكد لكم، سيدي، كامل دعم كوت ديفوار في الاضطلاع بمهامكم. كما يسرني أن أعرب عن تقديري للمبادرة الحسنة التوقيت بعقد هذه المناقشة بشأن أثر ظاهرة الارتزاق على السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا. وأخيرا، أود أن أهنئ السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على نوعية إحاطتيهما ومدى ملاءمة توصياتهما.

من المؤسف أن الارتزاق ممارسة قديمة واسعة الانتشار. إنها تتسم بتشكيل جماعات مسلحة تضم قوات مقاتلة كبيرة وجيدة التسليح، ومستعدة للقتال بالنيابة عن الذي يدفع أعلى ثمن، وبالتالي فهي تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في الدول والمناطق. هذه الممارسة غير مقبولة ولا يمكن السماح باستمرارها.

وقد ظلت عدة بلدان أفريقية تقع باستمرار ضحية لأنشطة المرتزقة المزعزعة للاستقرار، على النحو المحدد في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا لعام ١٩٧٧ والاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام ١٩٨٩، اللتين تهدفان إلى تجريم هذه الأنشطة، وتشكل هذه الأنشطة، حتى يومنا هذا، مصدر قلق كبير في القارة، ولا سيما في وسط أفريقيا.

ولا يمكن إنكار أن الإقبال على الموارد الطبيعية، والانقسامات السياسية والاجتماعية داخل البلدان، والنزاعات العابرة للحدود، تسهم إلى حد كبير في نمو الارتزاق. ومن

الصواب الأكيد أن الاتجار بالموارد الطبيعية والتعدين على نحو غير مشروع، الذي يغذيه ضعف سلطة الدولة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان وسط أفريقيا، يشجع على استمرار أنشطة المرتزقة في تلك المنطقة.

والواقع أنه في بيئة من عدم الاستقرار، فإن الجماعات المسلحة التي تزدهر في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدولة تشارك في مختلف أنشطة الاتجار غير المشروع، بما في ذلك تجنيد المرتزقة الأجانب من أجل زيادة أعدادها. وهذه العلاقة الجدلية يرد وصفها على نحو جيد في مختلف التقارير الصادرة عن أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تظهر أن المجموعات المسلحة والمرتزقة التي تحتل عموما مناطق غنية بالموارد الطبيعية، تصبح ضالعة في الاستغلال غير المشروع لتلك الموارد والتجارة فيها.

وفي تقرير عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ورد في الوثيقة A/HRC/36/47/Add.1، فإن الفريق العامل المعنى بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان، خلص إلى أن المرتزقة قد استغلوا الحالة الأمنية الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بأنشطة إجرامية، بما في ذلك القتل والنهب وتدمير الممتلكات الخاصة، فضلا عن فرض الضرائب غير القانونية على السكان المحليين. إن هذه الأنشطة الإجرامية المنظمة تضعف الدول، وتعوق تنميتها، وتؤجج النزاعات المسلحة، وتقوض جهود المجتمع الدولي في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. وفي مواجهة التهديدات التي تشكلها أنشطة المرتزقة، لا سيما في وسط أفريقيا، يجب أن تكون استجابتنا جماعية وتشمل الأبعاد الثلاثة الدولية والإقليمية والوطنية.

ويرحب بلدي بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لوضع حد للارتزاق ومعاقبة الضالعين فيه. لقد أدان المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، مرارا وتكرارا استخدام المرتزقة، الأمر الذي يهدد السلم والأمن العالميين. واتخذت خطوة إضافية عندما اعتمدت الجمعية العامة، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم. وأعقب ذلك، في عام ٢٠٠٥، قيام لجنة حقوق الإنسان، التي أصبحت الآن مجلس حقوق الإنسان، بإنشاء الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

بيد أن كوت ديفوار لا يزال يساورها القلق إزاء تدني مستوى الاهتمام بتلك الاتفاقية، التي لا تزال أهم صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي. علاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يشجع جميع الدول الأعضاء التي لم توقع عليها بعد أن تنتهي من الإجراءات الشكلية، بهدف توسيع نطاق الاتفاقية بمجرد أن تصدق عليها تلك الدول.

إن الصك الملزم الوحيد والمحدد على الصعيد الإقليمي هو اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا، التي اعتمدتها في عام ١٩٧٧ منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي.

ولم يصدق، على هذا المستوى أيضاً، سوى ٣٠ بلدا من البلدان الأفريقية على الاتفاقية، في حين لا تزال القارة الأفريقية المنطقة الأكثر عرضة لخطر نشاط المرتزقة. ولذا، فإن بلدي يدعو جميع الدول الأفريقية إلى التصديق على تلك الوثيقة من أجل زيادة وسائل مكافحة الارتزاق في قارتنا.

وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بغية إيجاد حلول منسقة لمسألة تأمين الحدود المشتركة وإعادة المرتزقة إلى أوطانهم في إطار عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو الإعادة إلى الوطن، الجاري تنفيذها في بعض بلدان وسط أفريقيا، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وترحب كوت ديفوار بالتقدم الكبير المحرز في مكافحة الارتزاق، وتحديداً اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وبدء نفاذها. وتمثل تلك الوثيقة، التي تعتبر المشاركة في أنشطة المرتزقة جريمة تخضع لولاية قضائية عالمية إلزامية، أداة هامة لمكافحة إفلات مرتكبي هذه الآفة من العقاب. ويمكن الآن لأي دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية أن تحاكم مرتكب جريمة ما، جرى إيقافه على أراضيها. ويظل وفد بلدي مقتنعا بأن تنفيذ صكوك القانون الدولي القائمة تنفيذاً فعالاً سيكون خطوة حاسمة في عملية مكافحة الارتزاق.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه يمكن من خلال تجميع مواردنا إحراز هذا التقدم بغية تخليص أفريقيا من الآثار الضارة للارتزاق، مما يتيح للمناطق المتضررة أن تسلك مجددا الطريق الصحيح صوب تحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

وبروح الأمل هذه، أود أن أكرر تهانيّ لكم، سيدي الرئيس، على اختياركم الحكيم لهذا الموضوع، فضلا عن خالص تمنياتي لكم بالتوفيق في إدارتكم لرئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، التي تركز على البلدان الأفريقية، ولكنها تهمّ العالم كافة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والرئيس فقي محمد على ملاحظاتهما اليوم، وأن أرحب بالوزراء المنضمّين إلينا في مجلس الأمن. وتهنئ الولايات المتحدة غينيا الاستوائية على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع وفد بلدكم، سيدي الرئيس، بشأن مسائل السلام والأمن الملحة خلال هذا الشهر وطوال الفترة المتبقية من مدة عضوية بلدكم في مجلس الأمن. كما نهنئ الجمهورية الدومينيكية على عملها الممتاز خلال رئاستها للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

إننا نشاطركم القلق، سيدي الرئيس، إزاء زعزعة الاستقرار في وسط أفريقيا بفعل أنشطة المرتزقة والمنظمات الإرهابية التي تؤجج النزاعات الداخلية والدولية على حد سواء. لقد قامت الشركات العسكرية الخاصة أو جماعات المرتزقة التي تعمل من دون ولاية أو رقابة أو مساءلة بدور مزعزع للاستقرار على مرّ التاريخ وسعت، في الحالات الأكثر تطرفا، إلى انتزاع السلطة من الحكومات ذات السيادة. وفي مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم، ثمة حالات تنفذ فيها جهات فاعلة عسكرية خاصة عمليات تضر بالسلام والأمن. ونذكر على سبيل المثال حالتين: في سورية، حيث شهدنا قيام جهات فاعلة عسكرية خاصة بعمليات قتالية دفاعية في محاولة للاستيلاء على أراضٍ في وسط وادي نهر الفرات، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تنشط جهات فاعلة عسكرية خاصة في مناطق التعدين من أجل استغلال الموارد الطبيعية لذلك البلد. وأود أن أثير ثلاث نقاط تؤطر مناقشة اليوم في السياق الأوسع لتحديات السلام والأمن التي تواجه المجلس.

أولا، يجب علينا مواصلة التركيز على الاتجاه المقلق المتمثل في أنشطة الإرهابيين والمتطرفين العنيفين في القارة الأفريقية، حيث عمد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وغيرهما من المنظمات الإرهابية في السنوات الأخيرة لشن هجمات أشد فتكا ولتوسيع منطقة عملياتها. ويمثل الهجوم المؤسف الذي استهدف مدنيين في مجمع أعمال تجارية وفنادق في نيروبي في ١٥ كانون الثاني/يناير تذكيرا صارخا بالخطر الذي تشكله هذه الجماعات الإرهابية.

ثانيا، تترك هشاشة الدولة الكثير من البلدان أكثر عرضة للإرهاب والتطرف العنيف والنزاع المسلح. وعندما نشجع قيام نظام حكم يخضع للمساءلة ويتسم بالشفافية ونعزز سيادة القانون وندعم الشفافية المالية، فإننا نقوم بالعمل الأساسي في مجال تعزيز الأمن والمتمثل في النهوض بقدرات الدول وتشجيع اعتمادها على الذات.

ثالثا، بالنظر إلى تزايد أعداد الشباب في العديد من البلدان الأفريقية، من الضروري تعزيز الفرص الاقتصادية التي تتيح للشباب إمكانية العيش في ازدهار ورخاء. ونحن نعلم أن الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية والقادة المتمردين يجندون الشبان الذين ليس أمامهم سوى بدائل قليلة. ويجب أن نشجع اعتماد سياسات تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية والنهوض بالطبقة الوسطى في أفريقيا وشق طريق صوب تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تُبين التناقض الحاد بين أنشطة المرتزقة غير المشروعة المزعزعة للاستقرار والدور المشروع القانوني الذي يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الاضطلاع به في العديد من الأماكن، بما فيها وسط أفريقيا. فهذه الجهات الفاعلة الأمنية الخاصة تدرب الجيوش الوطنية وتوفر الدعم اللوجستي لعمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للسلام وتحمي المرافق. وتسهم الجهات الفاعلة التي تضطلع بهذه الأدوار، وفقا لجميع القوانين الواجبة التطبيق وبموافقة الحكومات المضيفة، إسهاما إيجابيا في صون السلام والأمن في جميع أنحاء القارة. فعلى سبيل المثال، استثمرت ”مبادرة عمليات السلام حول العالم“ التي أطلقتها الولايات المتحدة حوالي ١,٢ بليون دولار منذ عام ٢٠٠٥، وكثيرا ما تعمل هذه المبادرة مع شركات أمنية خاصة لبناء قدرات قوات الدول واستعدادها للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للسلام.

نشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على عقد هذه الجلسة الهامة. ونتطلع إلى مواصلة العمل معا بشأن هذا الموضوع، وهو موضوع أساسي لمستقبل السلام والأمن الدوليين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك. ويسعدنا أن نراكم تترأسون مجلس الأمن. إن هذه أول جلسة للمجلس تحت رئاسة غينيا الاستوائية في شهر شباط/فبراير. ونحن ممتنون لكم، سيدي، على تشريفنا بحضوركم لهذه المناسبة الهامة وعلى تحديد توجه رئاسة غينيا الاستوائية لشهر شباط/فبراير. وسندعم أصدقاءنا من غينيا الاستوائية دعماً تاماً. ونود أن نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نشكر وزراء خارجية الدول الأفريقية على حضور هذه الجلسة. ونحن ممتنون لغينيا الاستوائية على تنظيم مناقشة اليوم وإدارتها.

لا يخفى على أحد أن أنشطة المرتزقة، مع أنها فعل إجرامي في العديد من البلدان، بما فيها روسيا، لا تزال واقعا مؤلما في سياق النزاعات المسلحة المعاصرة. وفي هذا الصدد، فإن الارتزاق في أفريقيا، وهو موضوع مناقشة اليوم، بات أهمّ من أي وقت مضى.

ونود أن نوجه الانتباه إلى أن استخدام المرتزقة يرتبط في كثير من الأحيان ارتباطا مباشرا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. إذ ينص ”إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول“، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨١، على حظر تدريب المرتزقة وتمويلهم وتجنيدهم ونشرهم في أراضي دولة أخرى. ويشير أيضا إلى أن الدول ملزمة بعدم القيام بأي نشاط يرمي إلى انتهاك سلامة النظام السياسي للدول الأخرى أو تقويضه أو الإطاحة به. ونحن نعيش في وقت بات فيه هذا النداء أهمّ من أي وقت مضى. وبالتالي، لا يجوز تغيير حكومة ما على نحو غير دستوري ولا الإطاحة بنظام دولة ما بدعم خارجي. بيد أن المرتزقة كثيرا ما يتم تجنيدهم وتمويلهم للقيام بهذه المهام تحديداً.

وتضطلع شركات المرتزقة الأجنبية بدور شائن للغاية في القارة الأفريقية. ولا يزال استخدام المرتزقة لمكافحة حركات التحرير الوطني في أفريقيا ومنع الشعوب الخاضعة لقمع الاستعمار من ممارسة حقها في تقرير المصير يمثل وصمة عار على جبين عدد من الدول الغربية.

وحتى بعد استقلالها، واجهت الدول الأفريقية الفتية محاولات من جانب القوى الاستعمارية لتنفيذ انقلابات باستخدام المرتزقة، الذين كثيرا ما ارتكبوا فظائع ونفذوا أعمال تعذيب وإعدام بحق المدنيين. وانطلاقا من أهداف اقتصادية تخدم مصالحهم الذاتية أو من الرغبة في منع إنشاء حكومات مستقلة تتبنى آراء أيديولوجية مختلفة، ارتكب أولئك الأسياد المستعمرون السابقون عن عمد انتهاكات لمبادئ القانون الدولي التي تدين الاستعمار والعنصرية والهيمنة الأجنبية.

لقد نظر مجلس الأمن مرارا في مسألة الأنشطة الشائنة للمرتزقة في العديد من الدول الأفريقية، وأشار دوما إلى عدم جواز استخدام المقاتلين الأجانب لزعزعة استقرار الدول أو انتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية. كما أنه يجري استخدام أنشطتهم الضارة في المعركة من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية الغنية لأفريقيا، والتي تمثل أحد المصادر الرئيسية للمشاكل التي تواجه أفريقيا.

ونحن ندرك أن غينيا الاستوائية اضطرت مؤخرا لمواجهة هذه التحديات وتمكنت من التصدي لها. ونشاطرها شواغلها في هذا الصدد وندين بشدة أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

إن النزاعات العديدة في أفريقيا، بما فيها تلك المثارة من الخارج، غالبا ما تشكل تربة خصبة لأنشطة المجرمين من كل ألوان الطيف. ولعل أوضح مثال في هذا السياق هو الأزمة التي تلت عملية تغيير النظام في ليبيا، والتي وجهت ضربة مدمرة لكامل نظام الأمن الإقليمي وأدت إلى تدفق الأسلحة والعناصر الإجرامية على نطاق واسع إلى بلدان منطقة الساحل. وندعو أولئك الذين يضعون خططا مماثلة إلى النظر بعناية في ما أسفرت عنه تلك السياسات قصيرة النظر في ليبيا. وينبغي ألا تُطبق سياسات مماثلة في مناطق أخرى.

إن المشاكل في وسط وغرب أفريقيا تتفاقم بفعل أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة في عدد من البلدان، فضلا عن المنظمات الإرهابية والمتطرفة، التي يقاتل أعضاؤها ليس من أجل أهدافهم السياسية أو الأيديولوجية المشوهة فحسب، ولكن أيضا من أجل المال.

ونشعر بالقلق على وجه الخصوص إزاء الحالة في مالي وفي حوض بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى. وللنجاح في مكافحة هذه التحديات، فإن المطلوب ليس مجرد اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب القوات المسلحة الوطنية والإقليمية، ولكن أيضا قمع التدفقات المالية الخارجية التي تؤجج أنشطة المرتزقة والمتطرفين. ونحن مقتنعون بأنه من أجل القضاء على هذه الظواهر، من المهم بشكل حيوي التوصل إلى حل دائم للنزاع؛ وتعزيز مؤسسات الدولة، أولا وقبل كل شيء في القطاع الأمني؛ وتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي كثير من الحالات، يكون دعم المجتمع الدولي مطلوبا ولا ينبغي تقديم هذه المساعدة إلا بناء على طلب البلدان المعنية. ويجب أن تصبح النُهج الاستعمارية شيئا من الماضي. كما ينبغي أن تصبح بعض الممارسات، التي باتت سياسات دول والتي تتفاوت ما بين الابتزاز والتهديدات والاستفزازات إلى استخدام القوة ضد دول ذات سيادة، في ذمة التاريخ.

ونود أن نشير إلى أن التحديات والتهديدات التي تواجه منطقة وسط أفريقيا، بما في ذلك أنشطة المرتزقة، مترابطة ومتشابكة، وأن الدول ذاتها مترابطة جدا. ويمكن أن يؤدي زعزعة استقرار الحالة في بلد ما إلى إحداث صدمة في المنطقة دون الإقليمية برمتها وأن يقوض أمن البلدان المجاورة. ولذلك، من المهم للغاية رصد الحالة عن كثب.

ونؤيد البحث عن حلول أفريقية للمشاكل التي تواجه القارة، بما في ذلك مشكلة نشاط المرتزقة. وتحديث اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا المبرمة في عام ١٩٧٧ في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، التي حل الاتحاد الأفريقي محلها، يُمكن أن يولد زخما في هذا الصدد. ونعتقد أن تلك الوثيقة أرست

أساسا هاما للجهود الجماعية الرامية إلى محاكمة مرتكبي هذه الأنشطة غير المشروعة في القارة والقضاء عليها.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، يشرفنا حضور فخامتكم معنا هنا اليوم، والذي يحدد التوجه العام لرئاسة غينيا الاستوائية لشهر شباط/فبراير الحالي. وأود أيضا أن أهنئكم ووفد بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا بشأن موضوع مهم. وأؤكد لكم أن إندونيسيا ستدعم رئاستكم دعما كاملا.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على بيانيهما.

لقد تسبب المرتزقة، سواء كانوا كيانات محلية أو مقاتلين أجانب أو شركات عسكرية أو أمنية خاصة ضالعة في عمليات غير مشروعة، في تفاقم العديد من النزاعات في أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك في أفريقيا. وتستخدم بعض الدول والجهات من غير الدول والأعمال التجارية هؤلاء المرتزقة الذين لا تمثل المكاسب المالية الدافع الوحيد لهم، ولكن تحركهم أحيانا أيضا أيديولوجيات شتى وغير ذلك من أسباب وجودهم.

وكما ذكر أيضا ”الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير“، فإن المرتزقة ضالعون في طائفة واسعة من الأنشطة، من جرائم الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات إلى سرقة الموارد الطبيعية الثمينة وأعمال القتل المستهدف والاختطاف وغير ذلك من الأعمال الوحشية بإيعاز من الأطراف الراغبة في نتائج معينة لنزاع ما. ويتسبب المرتزقة في حلقة مفرغة من الجريمة وفي انتهاكات لحقوق الإنسان. وهم يرتدون أقنعة كثيرة، حيث يظهرون تارة كمجرمين يحركهم المال وتارة كمقاتلين إرهابيين أجانب وأخرى كمتطرفين.

وتشعر إندونيسيا بقلق بالغ إزاء ما تشكله أنشطة المرتزقة من خطر على السلام والأمن الدوليين. وندعو إلى الاحترام التام لسيادة البلدان ونظامها الدستوري وسلامتها الإقليمية وإلى عدم التدخل فيها. وفي ضوء ذلك، فإننا نتفق مع الحاجة إلى تحسين تنظيم ظاهرة المرتزقة.

ولضمان عدم تسبب أنشطة المرتزقة في انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار، تؤكد إندونيسيا بالإضافة إلى ذلك على النقاط الأربع التالية: أولا، بناء القدرات؛ وثانيا، الإسهامات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وثالثا، مسؤولية الدول؛ ورابعا، احترام القانون الدولي والقانون الإنساني.

أولا، ثمة أهمية بالغة لبناء قدرات الدولة، وما يترتب على ذلك من بسط سلطة الدولة على جميع أراضيها. فالأمثلة كثيرة على الحالات التي أدت فيها النزاعات وضعف المؤسسات إلى استغلال الإرهابيين والمرتزقة لأراضي الدول لأغراضهم الشائنة.

ويجب أن يستتبع تعزيز القدرات أيضا سيادة القانون والسلطة القضائية وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون. وتوفر الملاحقة القضائية الفعالة من جانب الدولة لأنشطة المرتزقة قدرة ردع ذات مصداقية. وعلى الرغم من أنه يجب إخضاع الدولة للمساءلة عن حماية مواطنيها، فإن من المهم بشكل حيوي أيضا أن يؤدي المجتمع المدني ووسائط الإعلام والشباب والنساء جميعا أدوارا إيجابية ومتماسكة لبناء الدولة. والتنمية الاقتصادية للبلدان ومساعدتها اقتصاديا هما أيضا أمر مهم لجعلها قادرة على التعافي اقتصاديا، الأمر الذي من شأنه أن يثني المدنيين عن أن يصبحوا مرتزقة أو عن أن يقدموا العون للمرتزقة.

وفي هذا السياق، تدعم إندونيسيا بالكامل خطة الإتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، بركيزتها الرئيسية المتمثلة في جعل أفريقيا خالية من النزاعات، بالإضافة إلى الأولويات المواضيعية الخمس لخارطة الطريق الرئيسية لخطوات عملية إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وتشكل مبادرة الاتحاد الإفريقي،

”إسكات دوي المدافع“ كشرط مسبق لإخلاء أفريقيا من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠، لبنة أساسية لكبح نشاط المرتزقة، وهي مبادرة جديرة بالثناء. والتوصل إلى نتيجة ناجحة لتلك الآلية، بما في ذلك إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيعزز على نحو كبير السلام والأمن والتنمية في القارة. وأفريقيا تعلم ما هو الأفضل لأفريقيا. ومع ذلك، تحتاج هذه الآليات إلى الدعم الكامل من جانب الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. إننا بحاجة إلى إشراك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك المنظمات التي تعمل في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية، فضلا عن المنظمات الأخرى.

وظلت إندونيسيا من جانبها، من خلال برامج المساعدة الثنائية التي تقدمها لأفريقيا في مجالات متعددة، وكذلك مساهماتها في ثماني عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، تبذل جهودها بتفان في هذا الصدد. ولدينا حوالي ١٧٥٧ من أفراد القوات والشرطة الإندونيسية منتشرين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ولا نزال مصممين على الوقوف جنبا إلى جنب مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة. وفي هذا الصدد، نحث المجلس أيضا على دراسة كيفية تسبب أنشطة المرتزقة في تهديدات أكبر لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة عند تنفيذ ولاياتهم وتأثيرها على سلامة وأمن موظفيها.

ثالثا، نؤكد من جديد أن جميع البلدان بحاجة إلى توخي اليقظة العالية ضد الخطر الذي يشكله المرتزقة، بما في ذلك ضمان عدم استخدام أي أراض تخضع لسيطرتها وعدم مشاركة أي من رعاياها في أي أنشطة سلبية مع المرتزقة. وتشمل هذه المساعدات الدعم المالي والسياسي لأغراض زعزعة استقرار الحكومة الشرعية لأي دولة. وينبغي عدم ترك أي مؤسسة تجارية تفلت من العقاب، بعد استخدامها غير القانوني للمرتزقة لتعزيز مصالحها التجارية. وعلاوة على ذلك، يجب أيضا أن يخضع أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في جميع أنحاء العالم للمساءلة الكاملة عن أي أعمال غير قانونية. إن إندونيسيا تؤيد تأييدا كاملا قرار الجمعية العامة ١٥٩/٧٣ بشأن موضوع المرتزقة، ونحث الجميع على التقيد به.

رابعاً، مع الاعتراف بأن القوانين التنظيمية غير متناسقة ووجود ثغرات كثيرة، من المهم للغاية أن يحترم الجميع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقواعد ذات الصلة التي تنظم أنشطة المرتزقة، لا سيما في حالات النزاع وشبه النزاع، التي يكونون فيها أكثر فتكاً. ويجب أن تخضع الشركات للمساءلة وأن تلتزم بالقانون الدولي والقرارات المتعلقة بالمرتزقة.

في الختام، يستمر عمل المرتزقة بسبب المبدأ البسيط المتمثل في العرض والطلب. وقد حان الوقت لأن نتخذ إجراء للقضاء على الطلب على المرتزقة في السوق العالمية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نوقف تصدير المرتزقة واستيرادهم.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): اليوم ليلة رأس السنة الصينية الجديدة. بادئ ذي بدء، أود أن أنقل إليكم أفضل تحياتي وتهنئتي على السنة الجديدة سيدي. وفي نفس الوقت، أتمنى السلام والهدوء لشعوب العالم.

أتكلم بصفتي الممثل الخاص لفخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ. وفي البداية، أشكر فخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو على حضوره ورئاسته لهذه الجلسة الرفيعة المستوى اليوم.

تهنئ الصين غينيا الاستوائية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وستدعم عملها دعما كاملا. وأهنئ أيضا الجمهورية الدومينيكية على عملها النموذجي بصفتها رئيسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأشكر الأمين العام غوتيريش؛ والسيد فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد سيزيبيرا، وزير الشؤون الخارجية

والتعاون الدولي في رواندا والرئيس الحالي للإتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر كوت ديفوار وغابون على إيفاد وزيري خارجيتهما لحضور جلسة اليوم.

وتؤيد الصين مبادرة غينيا الاستوائية لعقد جلسة اليوم وتقدر جهود البلد في مكافحة المرتزقة. ونحن على ثقة بأن جلسة اليوم ستحفز توافق الآراء الدولي بشأن التصدي المشترك للتهديدات والتحديات الناجمة عن أنشطة المرتزقة. إن أنشطة المرتزقة تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرض السلام والاستقرار في البلدان النامية، ولا سيما تلك الموجودة في القارة الأفريقية للخطر. إن مثل هذه الأنشطة تلحق خسائر فادحة بحياة البشر والممتلكات، وتؤثر بشكل خطير على الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية. وبالتالي، فهذه مسألة يجب على المجتمع الدولي أن يوليها اهتمامه بشكل خاص.

إن أنشطة المرتزقة تنتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتدخل في الشؤون الدولية للبلدان النامية في أفريقيا وتتعدى على سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. كما تؤدي هذه الأنشطة، إلى إذكاء التوترات والصراعات بين البلدان. ويشكل تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، انتهاكات واضحة للقانون الدولي. وتعارض الصين بشدة مثل هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول النقاط الثلاث التالية.

أولا، من الضروري الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن مكافحة أنشطة المرتزقة والالتزام بمبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ويجب أن ندعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى الحفاظ على سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والاحترام الكامل لقيادة البلدان الأفريقية في الشؤون الإقليمية ودعم نهج الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ثانيا، يتعين أن نعزز التعاون الدولي والإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينسق جهوده الرامية لمساعدة البلدان الأفريقية على التصدي بصورة ملائمة للتهديدات التي تشكلها أنشطة المرتزقة والقضاء عليها في نهاية المطاف. وينبغي أن نستمر في تحسين التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على غرار الاتحاد الأفريقي، وأن نزيد بذل الجهود لمنع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، والتعمير بعد انتهاء النزاع. ومن خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، واستنادا إلى استعداد البلدان، ينبغي للمجتمع الدولي مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز بناء قدراتها الأمنية في مجال التدريب والمعدات والموارد. ويمكن لبلدان المنطقة التعاون في مجالات مراقبة الحدود وتبادل المعلومات ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثاً، يجب اتباع سياسات متكاملة. وباعتبار نشاط المرتزقة ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإرهاب والاتجار بالبشر ونهب الموارد، فقد أصبح جانبا هاما من حيث التهديدات للسلام والإستقرار في منطقة وسط أفريقيا. لذلك، يتعين حشد الموارد في مختلف المجالات من أجل تعزيز التنسيق وإنفاذ القانون لإحداث تآزر قوي في مجال مكافحة الأنشطة الإرهابية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية في تسريع التنمية والحد من الفقر، والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات والاضطراب وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتدعم الصين البلدان والشعوب الأفريقية في سعيها إلى تحقيق السلام والهدوء والازدهار والتنمية. لقد نجحنا في عقد مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في أيلول/سبتمبر. وقد اتفق على أنه ينبغي للصين وأفريقيا أن يعززا التعاون في مجالي السلام والأمن، اللذين حددا على أنهما من بين مجالات التعاون الثمانية بين الصين وأفريقيا ذات الأولوية.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الصين تنفيذ أفريقيا خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومبادرتها لإسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠. وقررت الصين كذلك إنشاء صندوق للتعاون بين الصين وأفريقيا في مجالي السلام والأمن بغية دعم السلام والأمن والاستقرار والتعاون في مجال حفظ السلام بين الصين وأفريقيا. وختاما، أود أن أشدد على أن الصين ستواصل دعم أفريقيا في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وستعمل مع أفريقيا على بناء مجتمع صيني – أفريقي قوي بمستقبل مشترك.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية تحت رئاستكم، السيد الرئيس، أود أن أهنئ غينيا الاستوائية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأتمنى لكم النجاح في عملكم. وبالمثل، أود أن أثني على وفد الجمهورية الدومينيكية على قيادته الجيدة للغاية في توجيه عمل مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد ريتشارد سيزيبيرا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في رواندا، على بياناتهم الزاخرة جدا بالمعلومات. وأرحب أيضا بوزراء الخارجية الموجودين معنا اليوم في القاعة.

تشكل جماعات المرتزقة تهديدا خطيرا لاستقلال وأمن واستقرار العديد من الدول في أفريقيا ولتنميتها السلمية. ولذلك، فإننا نرحب بمبادرة حكومة غينيا الاستوائية بعقد هذه المناقشة الرئاسية الرفيعة المستوى في مجلس الأمن. يغطي موضوع المناقشة مجموعة واسعة ورائعة من المسائل. وعليه، فإننا نود التعليق على القليل منها الذي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبولندا.

أولا، يهيئ ضعف النظم القانونية، والافتقار إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون، فضلا عن الفقر والبطالة، بيئة مواتية للأنشطة المتصلة بالمرتزقة. ولذلك، يجب أن يبسط تعزيز سيادة القانون، الذي يشكل لب أنشطة منظومة الأمم المتحدة وهو كذلك أولوية من أولويات عضوية بولندا بالمجلس، وأن يركز في سياق المناقشة الراهنة. وكذلك نشجع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، على مواصلة تعزيز سيادة القانون ومبادئ الأمن والسلامة الإقليمية والتعاون السلمي، فضلا عن التنمية المؤسسية للدول، باعتبارها أكثر السبل فعالية في معالجة أنشطة المرتزقة.

ثانيا، يأتي القانون دائما متخلفا عن التطور الدينامي لأوضاع الحياة الحقيقية على الأرض. فإدخال صكوك قانونية جديدة في عالم سريع التغير لا يكون كافيا دائما. ونحن نعتقد أن القوانين القائمة مهمة، ولكن، كما هو الحال دائما، فإن انطباقها وفعاليتها العالميتين تشكلان إشكالية. وذلك ما يتعين علينا تركيز اهتمامنا عليه. ولذلك، فإننا نعتبر هذه المناقشة فرصة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، مثل الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة، لبناء توافق أوسع في الآراء بشأن هذه المسألة، يكون مماثلا للذي كان قائما بشأن مكافحة الإرهاب. وقد كانت بولندا واحدة من الدول الأساسية المصدقة على وثيقة مونترو. ويستند دعمنا القوي لتلك الوثيقة إلى اقتناعنا بأن أي نشاط دولي ينطوي على استخدام القوة يجب ألا يتعارض مع القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الاستخدام غير القانوني للشركات العسكرية الخاصة التي لا تتبع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتشكل عاملا هداما، وهو ما يمكن ملاحظته داخل أفريقيا وخارجها.

ثالثا، لقد أدت عقود من التوترات الداخلية والدولية وتنامي النزعة الأصولية والتطرف الديني إلى تأجيج انتشار جماعات المرتزقة في جميع أنحاء المنطقة. وتتمثل الطرق القليلة لمنع أو الحد من انتشار هذه الظروف في تعزيز تدابير بناء الثقة، وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية، وتجنب التوترات التي قد تخرج عن نطاق السيطرة.

وختاما، أود أن أشدد على أن مناقشاتنا الأخيرة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن توفر لنا أمثلة للتدابير التي تقلل من خطر تصاعد النزاعات، الأمر الذي يقلل من مخاطر ممارسات المرتزقة، وغير ذلك من الأخطار.

السيد سينغر ويسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أتقدم لكم بخالص تهنئتنا، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير وأشيد بكم على برنامج العمل الدينامي والهام للغاية الذي وضعتموه – الذي تشكل مناقشة اليوم الهامة برهانا عليه.

وكذلك أرحب بالأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد ريتشارد سيزيبيرا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في رواندا، وأشكرهم على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

إن مشكلة استخدام المرتزقة والأنشطة التي يقومون بها معقدة. فهي تنشأ من عوامل متعددة، كما رأينا، مثل ضعف المؤسسات والقيود في الأطر القانونية الدولية التي تجرمهم والحوافز الضارة للاكتساب النقدي غير المشروع من دون أدنى اعتبار للحياة البشرية والكرامة الإنسانية.

إن استخدام المرتزقة والأنشطة المتصلة بالمرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي انتقد الكثير منها بشدة لأساليبها الغامضة في إدارة خدماتها التعاقدية، يقوض حقوق الإنسان، ولا سيما حق الشعوب في تقرير المصير، وبالتالي السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

إن قائمة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي يرتكبها المرتزقة تشمل، استنادا إلى التقارير ذات الصلة، عمليات الإعدام والاسترقاق الجنسي والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتعذيب والتشويه والتشريد القسري والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتدمير العشوائي للسلع الثقافية والتجنيد القسري وتجنيد الأطفال.

كما نشعر بالجزع إزاء الصلة القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة التي يشارك فيها المرتزقة، وأعمال العنف الناجمة عن هذه الصلة وتآكل النظام الدستوري للدول. ومن المحير على نحو أكبر الأعمال الوحشية المتمثلة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الأطفال الأبرياء ضحايا الاختطاف والتعذيب والاحتجاز والاسترقاق الجنسي والتجنيد القسري كأطفال الجنود.

وفي مواجهة هذه الفظائع، نثني على عمل المؤسسات والوكالات الدولية التي تسلط الضوء على أسباب هذه المسألة العالمية وتقدم توصيات لمكافحتها وتجنبها. ولذلك، فإننا نقدر العمل الذي يقوم به، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

وقد جاء التقرير الأخير للفريق العامل (انظر A/73/303) بالعديد من الجوانب الهامة التي نعتقد أنها ينبغي أن تكون محور اهتمامنا، وأن تُعالج إذَن من خلال محاور عمل كل منا. وتشمل هذه الجوانب تحسين الإطار القانوني الدولي لمنع ومعاقبة تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة والمقاتلين الأجانب؛ تعزيز المؤسسات الوطنية والقواعد تنظيمية، بما في ذلك مستويات مسؤولية المُدّعَى عَلَيْه، وإنشاء صك دولي ملزم قانونا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ وزيادة التعاون الدولي فيما بين الدول لمنع هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، التي قد تتباين من حيث نطاقها – التاريخي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي – بما في ذلك تاريخ النزاع المسلح أو عدم الاستقرار والفقر وارتفاع معدلات البطالة واستغلال الموارد الطبيعية ومواطن الضعف المؤسسية؛ وأوجه التصدي لتجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة،

مع التركيز على إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم وتنفيذ التدابير الوقائية.

إن منع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة واحترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأطفال، عناصر رئيسية لصون السلم والأمن العالميين.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بغينيا الاستوائية في مجلس الأمن وأهنئها على توليها الرئاسة لشهر شباط/فبراير. كما أشكر وأهنئ الجمهورية الدومينيكية على قيادتها الممتازة للمجلس في كانون الثاني/يناير.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ومعالي الرئيس السيد موسى فقي محمد، ومعالي السيد ريتشارد على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وأود أيضا أن أتمنى لزملائنا الصينيين سنة جديدة سعيدة.

ترحب المملكة المتحدة بهذه المناقشة وبالتركيز على الاستقرار ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام خلال فترة رئاسة غينيا الاستوائية لمجلس الأمن. وتقر المملكة المتحدة بالأثر السلبي البالغ الذي يمكن أن تحدثه أشكال نشاط المرتزقة. ويشمل ذلك العلاقة بين أنشطتهم والعراقيل التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. ونحن ملتزمون بدعم شركائنا الأفارقة في تحقيق رؤيتهم لبناء قارة أكثر سلما وازدهارا. إننا نتعاون معا على معالجة مجموعة من التحديات الأمنية المشتركة، ونعمل على توفير بناء قدرات المؤسسات الأفريقية المعنية بالأمن والعدالة، والتدريب لحفظة السلام الأفارقة.

كما نلتزم بمواءمة دعمنا الإنمائي مع المبادرات التي ستعزز الاستقرار في الأجل الطويل. ومن الواضح أن هناك علاقة تعاضدية بين الاستقرار والأمن والازدهار والنمو. ولهذا السبب نقوم بحفز الاستثمار العالي الجودة في أفريقيا بغية إيجاد الثروة وبناء الهياكل الأساسية وإيجاد فرص العمل. ولهذا السبب ندعم شباب أفريقيا في الحصول على فرص التعليم والمهارات المغيّرة لمجرى الحياة. ولهذا السبب أيضا نؤيد بقوة تمكين النساء والفتيات، حتى تصير التنمية الأفريقية تنمية شاملة حقا، ومن ثم مستدامة حقا.

والنهج الشمولي الذي نتبعه لدعم الأمن والاستقرار في أفريقيا يجب أن يُطبق أيضا على ظاهرة المرتزقة الحديثة. ويجب أن نسلم بأنها ليست مجرد مصدر للنزاعات، بل عرض من أعراض الأسباب الكامنة لعدم الاستقرار. فجماعات المرتزقة تزدهر عندما تكون مؤسسات الدولة هشة، وتسود ثقافة الإفلات من العقاب وضعف سيادة القانون والفقر المدقع. ولبعضها صلات بالتهديدات الخطيرة المتمثلة في الجريمة المنظمة الخطيرة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد. ويمكن لأنشطتها أن تقوض النظام الدولي القائم على القواعد الذي أنشيء المجلس للتمسك به. وحيثما يقع ذلك، ينبغي أن نستخدم المجموعة الكاملة من الآليات المتاحة للمجلس، بما في ذلك نظم الجزاءات.

وكما أشرتم، سيدي، من المهم التمييز بين المرتزقة – وهو مصطلح محدد بوضوح في القانون الإنساني الدولي – والشركات الأمنية الخاصة المسؤولة والمنظمة على النحو المناسب. فقطاع الأمن الخاص العالمي الشرعي يوفر خدمة أساسية ويدعم الأنشطة الدبلوماسية والتجارية والإنسانية في بيئات معقدة في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة برفع المعايير في قطاع الأمن الخاص. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالعمل الهام لمنتدى وثيقة مونترو ورابطة مدونة قواعد السلوك الدولية. ونحث جميع الدول والشركات والمنظمات غير الحكومية التي تستخدم الشركات الأمنية الخاصة على أن تعترف بعضوية الرابطة وتصديقها للمعايير ذات الصلة في عملية التعاقد لديها، وتتقيد بالمدونة الدولية لقواعد السلوك المعنية بمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة.

وفي هذا السياق، فإن المملكة المتحدة تشعر بالانزعاج إزاء التقارير عن تورط بعض الشركات العسكرية الخاصة في الأنشطة المزعزعة للاستقرار في مجموعة من البلدان. وهذا الأمر يثير القلق بصورة خاصة عندما تكون تلك البلدان – مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وسورية وأوكرانيا وفنزويلا – مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ونحث جميع منظمات القطاع الخاص هاته على أن تضمن ألا يتجاوز ما تتخذه من إجراءات الحد الفاصل بين توفير الخدمات الأمنية المشروعة والأنشطة غير المسؤولة أو المزعزعة للاستقرار. وقد يكون هناك دور للجان الفرعية ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن للنظر في ما إذا كان هناك دليل قيام أي جهة من هذه الجهات الفاعلة بإدامة أو مفاقمة النزاع أو عدم الاستقرار.

وفي الختام، أود أن أشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية لمنع تغيير الحكومات بشكل غير دستوري. ويشمل ذلك منع استخدام المرتزقة لتزعزع استقرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا أو لتحل محلها. وتحث المملكة المتحدة الاتحاد الأفريقي على مواصلة تعزيز قدراته في هذا الصدد عن طريق الاستخدام الفعال للمعلومات التي جُمعت من خلال النظام القاري للإنذار المبكر، وزيادة استخدام ممارسات الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادىء ذي بدء، وبالنيابة عن سلطات بلدي، أود أن أتقدم بالشكر الحار لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة وعلى حضوركم بين ظهرانينا. كما أعرب لكم عن أطيب تمنياتنا بالنجاح في قيادة رئاسة غينيا الاستوائية لمجلس الأمن هذا الشهر.

وأشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في رواندا على إحاطاتهم الإعلامية النيرة جدا. كما أرحب بحضور وزير خارجية كوت ديفوار ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الإقليمي في غابون.

وأتمنى أيضا عاما جديدا سعيدا لزملائنا الصينيين.

إن ظاهرة استخدام المرتزقة تشكل تهديدا حقيقيا لسلام وأمن القارة الأفريقية وجميع مناطق العالم الأخرى حيث تنشأ تلك الظاهرة. ونشاط المرتزقة عامل مضاعف لعدم الاستقرار، الذي يتغذي عليه ويزداد بعد ذلك. ولأن الرعايا الأجانب وغير الأعضاء في القوات المسلحة النظامية يتم تعيينهم مقابل مكافأة مالية أو مادية للمشاركة بصورة مباشرة في النزاعات المسلحة، فإن المرتزقة لا تقيدهم الحدود ويزدهرون على عدم استقرار الدول وهشاشها. وقد رأينا تلك الظاهرة في الماضي، لا سيما في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار في أوائل القرن الحالي. وما زلنا نراها اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي السودان. وأثر أنشطة المرتزقة معروف جيدا. وأول ما يتبادر إلى الذهن هو زعزعة استقرار الدول، وتقويض نظامها الدستوري. ويجب أن ننظر أيضا في انخراطهم في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية. أخيرا، وعلى وجه الخصوص، يجب أن نتصدى لانتهاكاتهم المتعددة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي تتخذ أشكالا مثل العنف الجنسي والجنساني والتعذيب والنزوح القسري وتجنيد الأطفال. والتقرير الأخير للفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة يوثق تلك الانتهاكات كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (A/73/303).

أود أيضا أن أثير مسألة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. ولا بد بالطبع من التمييز بين هذه الأخيرة وظاهرة الارتزاق، لأن أنشطتها تخضع للنظم الدولية، كما تجسده، على سبيل المثال، مدونة قواعد السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة ووثيقة مونترو. لكن لا بد لنا من الحذر، لضمان عدم قيام تلك الشركات بتنفيذ أنشطة مزعزعة للاستقرار في البلدان التي تنشر فيها.

وفي ضوء هذه الملاحظة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية الحد من ظاهرة الارتزاق. والوقاية هي خط الاستجابة

الأول. وفي حين أن المرتزقة يؤججون الصراعات، فهم أيضا عَرَضٌ للأسباب الجذرية لعدم استقرار وهشاشة بعض الدول. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز سيادة القانون – وخصوصا تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد – والاستثمار في تعليم الشباب ومكافحة تغير المناخ وتطوير التعاون عبر الحدود، هذه العوامل كلها، بحكم طبيعتها، يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع. وعليه، نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال تنفيذ مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، التي نؤيدها تماما. كما نثني على جميع الأعمال المضطلع بها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتدابير المتخذة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، مثل اعتماد اتفاقية كينشاسا لعام ٢٠١٠ على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

أما الجزء الثاني من الحل فيكمن في التعامل مع ظاهرة الارتزاق في حد ذاتها. وتشمل الخطوة الأولى توفير استجابة أمنية، بوسائل منها اتخاذ إجراءات قوية في إطار عمليات حفظ سلام بعينها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستند هذه الاستجابة الأمنية أيضا إلى العمل الذي تقوم به عمليات دعم السلام الأفريقية – التي نؤيدها تماما وندعم تمويلها بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به – وتفعيل أو تنشيط اللجان الثنائية المشتركة لعدد من الدول.

ومن الواضح أن الاستجابة الأمنية ليست سوى خطوة أولى لمعالجة ظاهرة الارتزاق. ويجب أن تكون الاستجابة سياسية أيضا. وفي البلدان التي تنشط فيها جماعات المرتزقة، يجب أن تعتبر العمليات السياسية المقاتلين الأجانب جزءا أساسيا من أي استراتيجية لتفكيك الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن للأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة المنخرطين في عملية السلام كثيرا ما يكون شرطا ضروريا للعودة إلى السلام والمصالحة الوطنية. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، فإن مسألة مصير الجنود الأطفال أساسية لضمان تسريحهم وإعادتهم المحتملة إلى بلدانهم الأصلية، وكذلك منع إعادة تجنيدهم. أخيرا، فإن مسألة تقديم المقاتلين الأجانب إلى النظام القضائي ينبغي أيضا أن تكون جزءا من المعادلة، سواء عن طريق المحاكم العادية أو الاستثنائية أو المحكمة الجنائية الدولية.

وبالنظر إلى الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة، فإن التعاون الدولي الوثيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من العمل بفعالية. ولكم أن تطمئنوا إلى التزام فرنسا بهذا الكفاح.

السيد هوسغين (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأتمنى لكم ولفريقكم حظا سعيدا في الأشهر المقبلة. أود أيضا أن أشيد بكم، سيدي، على البيان الأولي الذي أدليتم به والمثال الملموس جدا لبلدكم وكيف يهدد المرتزقة أمنه.

وأود أيضا أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على إنجازاتها بوصفها الرئيس السابق لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، وأن أثني على ممثل الجمهورية الدومينيكية للبيان المتعلق بالمرتزقة الذي أدلى به للتو، والذي تضمن قائمة مؤثرة لسلوك المرتزقة، لا سيما تجاه النساء والأطفال، الذي وصفه باقتدار بأنه ”همجي“.

وأشار السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى ”آفة المرتزقة“، في وصف وتلخيص لأنشطتهم. وأعتقد أن هذا هو الوصف الحق على الإطلاق، وكما سمعنا في مناقشة حول الطاولة حتى الآن، هناك وحدة قوية بين الدول

الأعضاء. إن الجميع يدرك أن أنشطة المرتزقة لا تشكل تهديدا للاستقرار والأمن الإقليميين في وسط أفريقيا فحسب، بل تمثل أيضا عَرَضاً للاتجاهات الأوسع في حالات النزاع – فهي تتفاقم وترتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاهات المتعلقة بالإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة.

وعند النظر في الأسباب الجذرية، نرى أن أحد الأسباب الرئيسية للانضمام إلى مجموعة من المرتزقة هو الافتقار إلى البدائل والفرص الاقتصادية، وخاصة بالنسبة للشباب. إضافة إلى ذلك، فإن الخطوط الفاصلة بين جماعات المرتزقة والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية غير واضحة. وأعتقد أن علينا أن نكون صادقين وأن نعترف بأنه لن يتسنى إيجاد حل لهذا التحدي بين عشية وضحاها. ولا توجد حلول سهلة لمشكلة المرتزقة في أفريقيا. ولذلك، نحتاج إلى اتباع نهج أكثر دقة وأطول أجلا. ومن منظور ألمانيا، هناك ست استراتيجيات محتملة لمعالجة المشكلة.

وتتعلق الاستراتيجية الأولى بتمكين الجهات الفاعلة الحكومية وقوات الأمن. وقد أدلى الأمين العام في بيانه بنقطة قوية للغاية تتمثل في تذكيرنا بأن استخدام القوة ينبغي أن يكون حكرا للحكومات الوطنية، وليس للمرتزقة. وينبغي أن نمكن الجهات الفاعلة الحكومية وقوات الأمن من توفير الأمن بشكل فعال للسكان في جميع أنحاء الإقليم، مع احترام حقوق الإنسان وكرامة الأفراد، بالطبع.

ونحن بحاجة إلى مؤسسات أمنية قوية وخاضعة لسيادة القانون. ويتعين علينا تعزيز ترتيبات قطاع الأمن من خلال مختلف المبادرات، لا سيما في إطار هدف التنمية المستدامة ١٦ الذي أبرزه زميلي ممثل المملكة المتحدة ومبعوثو الأمم المتحدة الإقليميين، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشكل أعم. ونرى أن إصلاح قطاع الأمن وبناء القدرات والتدريب من بين الأدوات الرئيسية لإحراز التقدم.

ثانيا وفيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، فإن الأسلحة والذخيرة هما من ضمن الوقود المؤجج للنزاعات. ولا شك أن تدفقهما غير المشروع يعدُّ أحد المصادر الهامة للمرتزقة. وبالتالي، فإن عدم الانتشار من العناصر الهامة في الاستراتيجية الرامية إلى وقف أنشطة المرتزقة. وقد وضعت خطة عمل قارية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحت قيادة الاتحاد الأفريقي وبالتعاون الوثيق مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا – مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة – وتلك الخطة هي جزء أيضا جزءا من مبادرة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ التي نشيد بها.

وتؤيد ألمانيا بقوة جميع الأنشطة التي يتم تنفيذها في ذلك السياق. ونواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي بهدف وقف تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع وتعزيز الرقابة على الأسلحة والذخائر في الدول الهشة وتدريب جيل جديد من الخبراء لكي يتولى دورا قياديا في مجال تحديد الأسلحة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى المناقشة التي ستعقد في نهاية رئاستكم، سيدي الرئيس، بشأن موضوع إسكات الأسلحة. ونتطلع أيضا إلى دعمكم، سيدي الرئيس، ونعرب عن دعمنا لأنشطتكم بهدف اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

ثالثا، أود أن أشدد على دور الجزاءات وأنشطة رصد الخبراء بوصفها استجابة فعالة لأنشطة المرتزقة. وفيما يتعلق بالجزاءات على وجه التحديد، فإن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات متوفرة في إطار الأمم المتحدة ويمكنها أن تشكل أساسا لإدراج الأفراد الضالعين في أنشطة المرتزقة في القائمة، بما فيها على سبيل المثال، المعايير المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا وفيما يتعلق بالمساءلة، يجب علينا أن نكلف التحقيق على النحو الواجب في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة، فضلا عن ضمان مساءلة المسؤولين عنها في نهاية المطاف. وأشعر كثيرا بالارتياح لتشديد وزير خارجية كوت ديفوار، الذين أود أن أرحب به هنا، على أهمية العقوبة أيضا. وذكر زميلنا الروسي أيضا أهمية المقاضاة. ويتعين علينا تعزيز قدرة واستجابة نظم العدالة الجنائية الوطنية والدولية، فضلا عن الآليات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان. ويجب أن يتضمن ذلك صراحة الحالات التي يعمل فيها المرتزقة بناء على توجيهات الدولة.

خامسا وفيما يتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فإنه يجب التمييز بينها وبين أنشطة المرتزقة. ويسعى الكثير من هذه الشركات إلى تحقيق أهداف مشروعة. ولكني أود أن أعود إلى ما قاله بوضوح هنا الرئيس موسى فقي محمد في وقت سابق: إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تشكل تحديات عديدة. وأشار أيضا عدد من الزملاء الموجودين حول هذه الطاولة إلى حالات ملموسة، بمن فيهم ممثلو فرنسا وبولندا والمملكة المتحدة. ويتعين علينا التأكد من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تسعى إلى تحقيق أهداف مشروعة. ويجب علينا أيضا منع الانتهاكات وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز الشفافية ومبدأ سيادة القانون والتنظيم الفعال لمتعهدي الخدمات العسكرية والأمنية التجارية.

وأود في هذا السياق أن أسلط الضوء على مدونة قواعد السلوك الدولية ووثيقة مونترو، التي أيدتها ألمانيا بشكل فعال. ونشجع جميع الدول وأصحاب المصلحة على تأييد تلك الوثائق.

سادسا، يجب علينا توفير حيز يعمل فيه الشباب في سلام صوب بناء مستقبلهم، كي يتسنى الحد من إغراءات جماعات المرتزقة بوصفها من الجهات المخدمة للشباب اليائسين. ويمكننا البناء على الجهود المبذولة سلفا من قبيل أهداف التنمية المستدامة، كما ذكرت آنفا. وأود أيضا أن أشير إلى قرار الجمعية العامة المتخذ في العام الماضي بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، الذي أصبح الآن بمثابة مرجعية سليمة ويؤكد:

> ”أهمية التصدي للبعد الاجتماعي الاقتصادي لبطالة الشباب، وتسهيل النهوض بمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية“ (قرار الجمعية العامة ٣١١/٧٢، الفقرة ٣٢).

أخيرا، وتمشيا مع تركيزنا الاستراتيجي على الوقاية التي ذكر أهميتها رئيس غينيا الاستوائية، يجب علينا معالجة الظروف المشجعة على الارتزاق في منطقة وسط أفريقيا وما وراءها. وتشمل تلك الأوضاع الإنسانية الصعبة وارتفاع أعداد المشردين وزيادة الأنشطة الإرهابية والآثار المدمرة لتغير المناخ على سبل عيش الملايين من البشر، على سبيل ذكر بعض الأسباب الجذرية فقط.

وختاما، فإن موضوع المرتزقة يشكل مثالا جيدا على الحاجة الملحة لأن يمضي مجلس الأمن قدما نحو مناقشات أكثر موضوعية ووقائية وشمولا لعدة قطاعات بشأن التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وتقتضي الأسباب الجذرية للعنف والنزاع أن يوليها المجلس الاهتمام اللازم، ونحن ما زلنا ملتزمين ببقائها على جدول الأعمال.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بحضور فخامة الرئيس تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى بيننا، بمن فيهم وزير خارجية كوت ديفوار. ونتمنى النجاح لرئاسة غينيا الاستوائية في توجيه عملنا هذا الشهر. ونشيد مرة أخرى بالجمهورية الدومينيكية لما قامت به من عمل ممتاز في الشهر الماضي. ونعرب عن تقديرنا

لعقد هذه المناقشة، وللإحاطات الهامة التي قدمها الأمين العام، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في رواندا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ونود أن نشدد على أهمية الموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم، نظرا للأثر الملموس للأنشطة الإجرامية للمرتزقة والمقاتلين الأجانب على السلم والأمن الدوليين. ونرى أن عدم الاستقرار الذي تسببه تلك الجهات، علاوة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يستحقان أن يوليهما مجلس الأمن الاهتمام اللازم.

وعلى نحو ما ذُكر صباح اليوم، فإن العواقب المترتبة عن هذه المسألة وخيمة على القارة الأفريقية بصفة خاصة، وتسبب الضرر لبلدان مثل الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى واتحاد جزر القمر وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار وغيرها. وتسهم الحدود التي يسهل اختراقها، وكذلك ضعف وجود الدولة والأزمات السياسية القائمة اتساع نطاق هذه الظاهرة. ونرى في ظل هذه الظروف أنه ينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الآفة والإسهام في تحقيق السلام المستدام على مجالات العمل التالية: منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وتعزيز التعاون الإقليمي.

أولا، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يستخدم المرتزقة والإرهابيون الأجانب بمهارة حالات الصراع أو المنازعات لتطوير أنشطتهم غير المشروعة، لذلك فمن الضروري منعهم. وأعمال المنع تتطلب تعزيز القدرات المحلية والوطنية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتسوية السلمية للمنازعات وتشجيع الحوار وتعزيز التماسك الاجتماعي. ودعم المجتمع الدولي لهذه الجهود، لا سيما جهود المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، أمر ضروري. تسهم تلك المكاتب الإقليمية، من خلال مهامها للرصد والإنذار المبكر، في الكشف المبكر عن العوامل التي تثير حالات جديدة من التوتر والأزمات وهو ما يتيح الفرصة للتصدي لها.

ثانيا، فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية، تشكل المؤسسات الضعيفة والتوترات الناجمة عن الأنظمة التي تقيد الحريات وتدهور المؤشرات الاقتصادية والظلم والتهميش أرضا خصبة للعناصر التي تروج للعنف أو هي أدوات للعنف، مثل المرتزقة. لذلك فمن الأهمية بمكان معالجة هذه المسائل من خلال نهج متعدد الأبعاد يهدف إلى بناء وتعزيز القدرات والمؤسسات التي ترسخ حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشدد على أنه إن كان سوف يتم إنشاء مؤسسات لتكون فعالة وتتمتع بالشرعية، فيجب أن تكون ممثلة لمجتمعاتها. ولذلك، لا بد من كفالة شمولها للجميع. ويجب التركيز على نحو خاص على حماية الشباب والأطفال بغية منع تجنيدهم وإتاحة الفرص لهم من خلال التعليم الجيد.

ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجوار، بما أن أنشطة المرتزقة لها عواقب عابرة للحدود يمكن تكييفها بسرعة مع السياقات الجغرافية المختلفة التي يعمل فيها المرتزقة، فيجب معالجة هذه الظاهرة من منظور إقليمي. ولذلك نرحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، التي تعزز السلام والاستقرار والازدهار في القارة الأفريقية. ونعتقد أنه يجب أن تتمتع المبادرة نظرا لأهميتها بدعم المجتمع الدولي القوي والإجماعي، لا سيما دعم مجلس الأمن.

ونشدد أيضا على أهمية تعزيز عمل الاستخبارات ومراقبة الحدود، وهما عنصران أساسيان في معالجة المصادر المعتادة لتمويل المرتزقة، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأشخاص والموارد الطبيعية. وإنشاء اللجان المشتركة هام للغاية لتحقيق تلك الأغراض.

في الختام، أشدد على ضرورة تشجيع انضمام أطراف جديدة إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم والالتزام الصارم بها، والتي تشمل من بين

جوانب أخرى اعتماد التشريعات الوطنية اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة على نحو فعال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، تود جنوب أفريقيا أن تهنئ فخامة الرئيس تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو وجمهورية غينيا الاستوائية على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ويمكنكم أن تتأكدوا من دعم جنوب أفريقيا وتعاونها الكاملين أثناء رئاستكم للمجلس. ونود أيضا أن نشكر الجمهورية الدومينيكية على فترة رئاستها الممتازة للمجلس في كانون الثاني/يناير.

ونشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على إحاطتيهما الثاقبتين. كما نشكر معالي السيد ريتشارد سيزيبيرا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا، على ملاحظاته التي أدلى بها بالنيابة عن الرئيس بول كاغامي بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي. كما نرحب بمعالي السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية كوت ديفوار ومعالي السيد عبدو كامبوغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الإقليمي في غابون.

ترحب جنوب أفريقيا بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت واختيار الموضوع الهام المتعلق بدور أنشطة المرتزقة بوصفها مصدرا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا. من الحقائق الهامة التي لا جدال فيها أن أفريقيا ما فتئت على مر السنين تمثل هدفا لأنشطة المرتزقة، وهو ما أسهم في تقويض السلام والأمن والاستقرار في القارة. وكانت العديد من البلدان الأفريقية هدفا لمحاولات مستمرة من جانب مجموعات مرتزقة للإطاحة بالحكومات الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا. كما تهدد أنشطتها العابرة للحدود الوطنية الاستقرار الإقليمي، ولا سيما في الحالات التي يتداخل فيها أمن البلدان المجاورة بشكل وثيق. إن جنوب أفريقيا تدين تلك الأنشطة، لأنها تشكل تحديات خطيرة لجهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز وضمان السلام والاستقرار في بلداننا. كما أن أنشطة المرتزقة تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في العديد من المناطق في القارة، والتي تعد هشة بالفعل بسبب الصراعات الجارية.

منذ بزوغ فجر الديمقراطية في عام ١٩٩٤، أصبحت جنوب أفريقيا جزءا من الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء قارتنا المحبوبة. إننا نؤيد أهداف الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق المزيد من الوحدة والتضامن فيما بين البلدان الأفريقية والشعوب الأفريقية وفي الوقت نفسه الدفاع عن سيادة دوله الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها. هذه الأهداف والمبادئ منصوص عليها بوضوح في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. ومن أهم هذه المبادئ إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، وكذلك عدم تدخل أي دولة من الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

وجنوب أفريقيا، بصفتها عضوا مسؤولا في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تدين جميع أنشطة المرتزقة في أي بلد أفريقي أو غير أفريقي. ونعتقد أن هذه الأنشطة تتعارض بشكل واضح مع الاتفاقيات والصكوك القانونية على المستويين الدولي والقاري. وكما ورد ببلاغة في المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2019/97، المرفق)، ينتهك تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وجنوب أفريقيا تؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ القاطع لكافة التشريعات والصكوك الدولية والقارية المناهضة للمرتزقة، ولا سيما الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام ١٩٨٩ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا لعام ١٩٧٧.

ومن جانبنا، فإن جنوب أفريقيا لديها سياسة صارمة لا هوادة فيها ضد مواطنيها الذين يشاركون في أي أنشطة

للارتزاق. ينص دستور بلدنا على أن التصميم على العيش في سلام ووئام يحول دون مشاركة أي مواطن من جنوب أفريقيا في نزاع مسلح، على الصعيد الوطني أو الدولي، باستثناء ما ينص عليه الدستور أو التشريعات الوطنية.

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف، أصدر برلمان جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٨ تشريعا بعنوان ”قانون تنظيم المساعدة العسكرية المقدمة إلى جهات أجنبية“. والهدف من هذا القانون هو تنظيم تقديم المساعدات العسكرية الأجنبية من مواطنينا والأشخاص المقيمين بشكل دائم داخل حدودنا والمواطنين الأجانب الذين يقدمون تلك المساعدات من داخل حدودنا. ومن خلال هذه الإجراءات، دأبت جنوب أفريقيا على اتخاذ تدابير صارمة ضد مواطنيها الذين يثبت تورطهم في أنشطة المرتزقة أو انتهاك قانون تنظيم المساعدة العسكرية الأجنبية. لقد سبق أن تعاوننا مع البلدان الأفريقية الشقيقة في الحالات التي تورط فيها مواطنونا في أنشطة المرتزقة.

ويشدد وفد بلدي على أنه يجب على جميع الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على أنشطة المرتزقة أينما تقع.

وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع جميع الدول الأعضاء على الالتزام بمنع مواطنيها والأجانب المقيمين على أراضيها من المشاركة في أعمال المرتزقة.

ويذكر الممثلون أن الجمعية العامة اتخذت في دورتها الثانية والستين القرار ١٤٥/٦٢ بشأن استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسه حق الشعوب في تقرير المصير. وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء الأشكال الجديدة لأعمال المرتزقة التي تتخذ شكل شركات أمنية خاصة. وعلى مر السنين، كانت هناك علاقة واضحة بين أنشطه المرتزقة ونشاط الشركات العسكرية الخاصة والنتائج السلبية لهذه الشركات في بعض الصراعات التي طال أمدها في القارة. ونناشد المجتمع الدولي أن يضع إطارا تنظيميا وملزما قانونا بشأن عمل تلك الشركات. ويمكن استخدام وثيقة مونترو بشأن التنظيم الذاتي للشركات العسكرية الخاصة حسب الاقتضاء ما أن يتم الاتفاق عالميا على ذلك الصك. ووفدي مقتنع بأنه ينبغي لنا أن نتطرق إلى التصور السائد حول خصخصة الخدمات الأمنية وتحويلها إلى القطاع الخاص، لأن هذا الدور ينبغي أن يكون مسؤولية حصرية على الحكومات ذات السيادة.

في الختام، أود أن اشدد على أن جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما راسخا بالعمل مع زملائها من الدول الأفريقية وأعضاء مجلس الأمن للتصدي لتحديات أنشطة المرتزقة وأثرها السلبي على السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويتماشى ذلك مع تطلعات القارة الأفريقية، على النحو المتوخي في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبوا لها، ولا سيما نحو أفريقيا تنعم بالسلام والأمن، ومن خلال المشروع الرائد المتمثل في إخماد الحروب بحلول العام ٢٠٢٠.

نتمنى لأصدقائنا الصينيين سنة جديدة سعيدة.

السيد العتيبي (الكويت): يطيب لي في البداية أن أرحب بكم يا فخامة الرئيس تيودورو أوبيانغ، وأن أهنئ بلدكم الصديق على ترؤسه مجلس الأمن لهذا الشهر، ونشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة التي تناقش موضوعا مهما وحيويا من جميع أبعاده. كذلك أود أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، ومعالي موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقية، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين عن هذه الظاهرة التي أضحت تهدد سيادة الدول وأمنها ووحدتها واستقرارها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. أود أن أرحب بمشاركة صاحبي المعالي، وزير خارجية كوت ديفوار، ووزير خارجية رواندا في هذه الجلسة.

لا يساورنا أي شك في أن ظاهرة استخدام المرتزقة في النزاعات، باتت تهدد ليس فقط سلامة وأمن الدول، بل أيضا تهدد الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي،

وتشكل أنتهاكا صارخا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة تشابكها مع عدة قضايا خطيرة أخرى، البعض منها مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن، من قبيل الإرهاب والمقاتلين الأجانب، والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن الأعمال والأنشطة التي يقوم بها المرتزقة في نزاعات مختلفة تنتهك القانون الدولي، وتفتقر إلى الأسس الأخلاقية والإنسانية والقانونية. مما لا شك فيه أنهم لا يعيرون أدنى اهتمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية زمن الحرب. ويتجلى ذلك من خلال استهدافهم المتعمد للمدنيين، والأسرى، والمنشآت المدنية، وارتكاب جرائم الحرب. ومن المؤسف أن اللجوء إلى المرتزقة أو الاستعانة بهم ما زال مستمرا، من قبل حكومات، في أُطر أو أشكال معنية، أو تنظيمات أخرى من غير الدول، بهدف نشر الفوضى والانقلابات العسكرية وإشعال الحروب.

فالتقارير الصادرة عن منظمات غير حكومية معنية بهذا الأمر تشير إلى أن ارتفاع حدة الفقر ومعدلات البطالة، وضعف مؤسسات الدولة تشكل جميعها عوامل استقطاب للانخراط في صفوف المرتزقة. كذلك تبين تلك التقارير بأن معدل الأجور التي يتلقونها يتراوح من ٥٠٠ إلى ١ ٠٠٠ دولار أمريكي في اليوم. وفي بعض الأحيان ٢ ٠٠٠ دولار في اليوم. ويناهز تعداد هؤلاء الجنود المأجورين العشرين مليون فرد تقريبا. وهو رقم ينذر بالخطر، حيث باتت هذه الأرقام توازي وتضاهي عدد الجيوش النظامية. ورغم كونها لا تشكل ظاهرة جديدة تاريخيا، فقد بلغ حجم الإنفاق على هذه الظاهرة ما يقارب مائة مليار دولار، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم الإنفاق عليها بحلول عام ٢٠٢٠.

إن عددا من دول وسط وغرب أفريقيا، لما تمتع بها من موارد طبيعية وفيرة، أصبحت وللأسف مرتعا خصبا لتعاظم أنشطة المرتزقة، وتكبدت حكومات تلك الدول مبالغ طائلة في سبيل الحد من أنشطتها والقضاء عليها. فالترابط بين المرتزقة والموارد الطبيعية وثيق، ويتصاعد عدد المرتزقة في المناطق الثرية بمواردها الطبيعية بهدف الاستحواذ عليها لتمويل عملياتهم وأنشطتهم غير المشروعة. ثمة أمثلة على ذلك، من ضمنها بلدكم الصديق، وما تعرض له من محاولة أنقلاب قبل أنضمامه إلى عضوية مجلس الأمن بأسابيع قليلة.

إن الأسئلة الواردة في الورقة المفاهيمية (المرفق،S/2019/97) يجب أن تسترعي منا جميعا الاهتمام اللازم. فالردود عليها سيقودنا إلى وضع تصورات ورؤى واقعية لمواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها، وبناء أرضية مشتركة تمهد للاتفاق على صك دولي ينص على تجريم هذه الظاهرة ومكافحتها. وإذا ما أمعنا النظر في الأطر القانونية المتاحة، ومدى الالتزام الدولي بتنفيذها، والجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، لوجدناها غير متناسبة مع حجم الخطر الذي تشكله هذه الظاهرة على المجتمع الدولي. فلا يزال هناك شعور ينتاب العديد إزاء تهاون المجتمع الدولي وآلياته القانونية في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، وفي فرض أدوات قانونية قادرة على ردع الشبكات الدولية التي تعتمد على استقطاب المرتزقة ونشرهم في مناطق النزاع، على الرغم من قِدم هذه الظاهرة، وقِدم تناولها في القانون الدولي الإنساني، ووجود تعريف واضح للمرتزقة، سبق وأن ورد في المادة ٤٧ من الملحق الأول الإضافي لعام ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية ووجود اتفاقية دولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم مبرمة في عام ١٩٨٩.

إن توصيات الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير خلال الدورة الحالية للجمعية العامة مسألة هامة، بما فيها تلك المتعلقة بالهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمعنون: ”إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش

فيها أحد“، ... ”وأهمية تعزيز وتقوية الديمقراطية والحكم الرشيد والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية“ (انظر A/73/303، صفحة ٢٢).

في الختام، نرى بأن لهذه الظاهرة تأثير خطير على السلم والأمن الدوليين. لذلك لا بد من أن يولي مجلس الأمن مزيدا من الاهتمام للتصدي لهذه الظاهرة، وعدم الاكتفاء بمناقشة هذا الموضوع الهام في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان. كذلك ندعم تعزيز دور الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، والأخذ بتوصيته. ونحض الدول على اتخاذ تدابير صارمة تجاه مرتكبي الجرائم والفظائع ومنتهكي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديمهم للعدالة من دون تمييز، وضمان محاسبتهم وعدم إفلاتهم من العقاب. ونعيد التأكيد على أن احترام حقوق الإنسان، والتنمية والسلام، ومبدأ تكافؤ الفرص، وسيادة القانون تعد جميعها أحد أسباب الوقاية للحد من أنضمام الشباب في صفوف المرتزقة.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على تولي غينيا الاستوائية رئاسة المجلس. كما أود أن أهنئ وفد الجمهورية الدومينيكية على العمل الممتاز الذي قام به خلال ترؤسه للمجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، كما أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن وزير خارجية رواندا، على بياناتهم المهمة.

إن هذه المناقشة تأتي في وقتها تماما نظرا لحقيقة أن أنشطة المرتزقة تمثل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار، يؤثر بشدة على عدد من البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ويقع العديد من تلك البلدان في أفريقيا، ولكن القارة بالتأكيد ليست الوحيدة المعنية بهذه المشكلة. فنشاط المرتزقة لا يؤدي إلى تعقيد وتفاقم النزاعات الجارية فحسب، ولكنه قد يسهم أيضا في إيقاد جذوة النزاعات الكامنة. ولذلك، يجب أن نبقى متنبهين في سياق نهج يرمي إلى منع نشوب النزاعات.

وعلى النحو المبين في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2018/97، المرفق)، فإن معالجة الأنشطة من هذا القبيل مهمة معقدة لأنها غالبا ما تجري في سياق يتسم بمجموعة من المصالح والدوافع العديدة المتداخلة والتي تشمل الجريمة المنظمة والتطرف العنيف والمحاولات الرامية إلى تحقيق أهداف سياسية بوسائل غير ديمقراطية. ويمكن لأنشطة المرتزقة أن تكون أيضا مصدرا لتمويل الجماعات المسلحة التي أنشئت لأغراض أخرى، فيما تسعى الجماعات الأخرى من هذا القبيل لإثراء نفسها فحسب.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من التعاريف لأنشطة المرتزقة، فإن مناقشة اليوم مفيدة من حيث توسيع نطاق فهمنا للمسألة. فالمجلس يتعامل، في إطار عمله، مع العديد من حالات أنشطة المرتزقة. وعلى سبيل المثال، في ليبيا، يبيع مقاتلون من دارفور خدماتهم لمختلف الفصائل. وبالقيام بذلك، فإنهم يظلون نشطين ويشكلون تهديدا للسودان أو، في نهاية المطاف، للبلدان الأخرى في المنطقة. وفي اليمن، نشعر بالقلق إزاء استخدام الأطفال من قبل جماعات المرتزقة. وينبغي ألا ننسى أيضا أن القرصنة البحرية يمكن أن تمثل شكلا من أشكال نشاط المرتزقة، ولكن لا أود هنا أن أتعدى على مناقشة الغد بشأن هذا الموضوع.

وينبغي للدول، كي تحد من ظاهرة أنشطة المرتزقة، التي عادة ما تكون ذات بعد دولي، أن تستفيد بشكل كامل من الصكوك الدولية القائمة، ولا سيما ”الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم“ المبرمة في عام ١٩٨٩. وأود في هذا الصدد، سيدي الرئيس، أن أهنئ بلدكم على تصديقه على هذه الاتفاقية. ونظرا لأن عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية حاليا لا يتجاوز ٣٦ دولة، بما فيها

بلجيكا، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصديق عليها دون مزيد من التأخير.

ومع ذلك، فإن القواعد والصكوك القانونية التي وقعنا عليها لن يكون لها تأثير إلا إذا أنفذتها الدول على الصعيد الوطني. وفي هذا المقام، فإننا نشير إلى القانون الدولي الإنساني؛ والنصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والنصوص الصادرة عن المنظمات الإقليمية. وفي هذا المجال، كما في غيره من المجالات، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون بين الدول.

ويوجد لدى مجلس الأمن بالفعل آليات تهدف إلى المس بمصالح رعاة أنشطة المرتزقة أو منظميها، ولا سيما الجزاءات المحددة الأهداف التي تستهدف الأفراد الذين يناهضون الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، وكذلك وسائل تمويل أنشطتهم. وهنا، أود أن أشير إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتحويلات المالية غير المشروعة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

في الختام، يمكن لجميع الدول أن تواجه، بطريقة أو بأخرى، مسألة أنشطة المرتزقة، التي يجب عليها التصدي لها. ومن جانبها، ستنحو بلجيكا دائما إلى الشفافية والتعاون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الرزاق غي كامباغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الإقليمي في غابون.

السيد كامبوغو (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لمن دواعي سرور وشرف غابون أن تدعوها غينيا الاستوائية إلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة جدا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما أشكر الجمهورية الدومينيكية وأهنئها على رئاستها للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير، وأرحب بوزيري خارجية كوت ديفوار ورواندا وأهنئهما. كما لا يفوتني أن أشكر جميع المتكلمين السابقين على إسهاماتهم الممتازة في مناقشتنا اليوم.

ويسرني أن أنقل إلى رئيس غينيا الاستوائية، تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، التحيات والتهاني الأخوية من السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في جمهورية الغابون، على طرح مشكلة المرتزقة، التي تشكل مصدرا حقيقيا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا عموما وفي وسط أفريقيا خصوصا، للنقاش في هذا المنتدى المهم.

تذكرنا الأحداث التي وقعت مؤخرا في غينيا الاستوائية بالحقيقة المؤلمة المتمثلة في أن أفريقيا لا تزال تقع ضحية للاضطرابات من جراء هذه الظاهرة التي كنا قد اعتقدنا أنها أصبحت شيئا من الماضي والتي تشكل، للأسف، تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في بلداننا.

وتتيح لنا هذه المناقشة الرفيعة المستوى الفرصة للنظر بموضوعية في المسائل الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، والتي تشكل مصدر قلق بالغ، وهي حالة تزداد تفاقما بسبب وجود عدد متزايد من الجماعات المسلحة العدوانية والمجهزة تجهيزا جيدا. وتؤكد مرجعيات هذه المناقشة، كما قدمها إلينا رئيس مجلس الأمن، أثر ظاهرة المرتزقة البشعة هذه ليس على الاستقرار السياسي فحسب، ولكن أيضا على التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.

وهذا هو السبب في أن غابون تحترم بشدة جميع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الارتزاق، وهذا هو السبب في أننا نشدد على أهمية احترام السيادة الوطنية لكل بلد.

وفي هذا السياق، نشجع جميع دول وسط أفريقيا على الاستمرار في تعزيز علاقاتها الأخوية وصداقاتها وعلاقات حسن الجوار والتعاون مع إعداد استجابات كلية ومنسقة لمواجهة التحديات التي تطرحها التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الارتزاق والإرهاب والتطرف العنيف.

إن مكافحة هذه التهديدات للسلام والأمن على نحو فعال لن تتم إلا بتعبئة دولنا وتعاونها تعاونا صادقاً. وفي هذا الصدد،

ستواصل غابون، بصفتها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، العمل من أجل توطيد السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن لِوسط أفريقيا هيكلا مؤسسيا هائلا قادرا على تعزيز سبل الوقاية من مُسببات عدم الاستقرار ونشوب الأزمات وإدارتها، ولا سيما مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا ونظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا. وبالنيابة عن السلطات العليا في جمهورية غابون، من المؤكد أنه يجب عليّ اغتنام هذه الفرصة للإشادة بأعمال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وبالدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي.

ومن المسائل الأخرى التي تسهم في زعزعة استقرار دولنا انتشارُ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي ينجم عن النزاعات المسلحة في بعض بلدان القارة ويغذي أعمال الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وهذا الاتجار مصدر من المصادر الرئيسية لتمويل المرتزقة، وندينه بشدة. وعلى الرغم من التزامنا الراسخ بمكافحة هذه الظاهرة، لا بد من الاعتراف بأنه من دون دعم متواصل من المجتمع الدولي، لن يكون بمقدورنا احتواء هذه الآفات على الدوام.

وفي الختام، أود مرة أخرى، بالنيابة عن رئيس غابون، علي بونغو أونديمبا، أن أهنئ غينيا الاستوائية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على أهمية موضوع مناقشة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أودّ في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم بخالص التهاني لكم ولبلدكم الشقيق على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وإننا نثق في قدرة بلادكم وبعثتكم في نيويورك على الاضطلاع بالمهام الجسيمة المرتبطة برئاسة المجلس.

وأودّ كذلك أن أنقل إليكم تحيات شقيقكم، الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي كان يودّ أن يشارك في جلسة نقاش اليوم تلبية للدعوة الكريمة التي وجهتموها إليه. إلا أن ارتباطات سابقة حالت دون ذلك.

كما أودّ أن أقدم الشكر لرئاسة مجلس الأمن السابقة، الجمهورية الدومينيكية. وأن أرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللّتين قدمهما الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في بداية هذه الجلسة. وأن أرحب كذلك بالسادة وزراء الخارجية المشاركين من الدول الأفريقية الشقيقة رواندا، وكوت ديفوار وغابون. وأن أقدم التهنئة بالعام الصيني الجديد.

لا يفوتني أن أشيد بإيلائكم موضوعات السلم والأمن في أفريقيا اهتماماً خاصاً خلال فترة رئاستكم للمجلس. وظهر ذلك جليا في اختياركم المشكور لموضوعات جلسات النقاش خلال هذا الشهر.

واتصالاً بذلك، يعكس موضوع نقاش اليوم ”تأثير أنشطة المقاتلين المرتزقة في الأمن والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا“ أحد الأنماط الناشئة فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في مختلف مناطق قارتنا. ويرتبط بتزايد تأثير مجموعات الفاعلين من غير الدول والانعكاسات السلبية لأنشطتها الإجرامية على أمن واستقرار دولنا. وتؤكد مصر في هذا الصدد على أهمية تكثيف الجهود الأفريقية والدولية للتعامل مع هذه المشكلة. وستسعى حثيثاً خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي، التي ستبدأ بعد أيام، إلى تعزيز الاهتمام بالقضاء على هذه الظاهرة ضمن الاستراتيجية الشاملة للحفاظ على السلم والاستقرار في القارة الأفريقية.

لقد حرصت مصر دوماً على الالتزام بتنفيذ التدابير المرتبطة بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعقوبات، وخاصة فيما يتعلق بحظر السلاح ونقل الأصول والأموال بهدف منع وصولها إلى أيدي الجماعات المسلحة من غير الجيوش النظامية. وهو الأمر

الذي من شأنه أن يهدد أمن واستقرار الدول والمجتمعات. واتصالاً بما تقدم، تطالب مصر دائماً بتعزيز وتقوية مقومات الدولة الوطنية، وخاصة مؤسساتها المختلفة بما فيها المؤسسات الأمينة، على نحو يمكن الدولة من إحكام بسط سيطرتها على إقليمها. وتدعو مصر إلى تكثيف التعاون الإقليمي والدولي من خلال تبادل المعلومات بشأن التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب ومجموعات المقاتلين المرتزقة.

وتعتز مصر، اتصالاً بما تقدم، بجهودها خلال عضويتها في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧ في مجال مجابهة تهديدات السلم والأمن العابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب. حيث شاركت بفعالية في المشاورات الخاصة بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٧، بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. كما بادرت بطرح مشروع قرار بشأن منع الإرهابيين من الحصول على السلاح، وهو ما تكلل باعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧) في آب/أغسطس ٢٠١٧.

وأود أن أشيد في هذا السياق بجهود غينيا الاستوائية في التركيز على التهديدات الأمنية الناشئة وغير التقليدية العابرة للحدود، التي تهدد أمن واستقرار دولنا الأفريقية، حيث يمثل نقاش اليوم حول المقاتلين المرتزقة حلقة جديدة في مسيرة التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة هذا النمط من التحديات. وتولي مصر أهمية كبيرة، فيما يتعلق بالتعاون الفني مع الدول الأفريقية الشقيقة، لتعزيز القدرات الوطنية الأفريقية في مجال الأمن وضبط الحدود بهدف مكافحة الظواهر الأمنية السلبية وإحكام السيطرة على الحدود. فضلاً عن التعاون في مجال إعادة الإعمار والتنمية ومكافحة الفقر، وذلك في إطار جهود التعامل مع جذور مشكلة المرتزقة وغيرها من التحديات الأمنية التي تجابهها القارة.

وتحظى الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة ظاهرة المقاتلين المرتزقة بالأطر القانونية اللازمة، وفي مقدمتها المعاهدة الدولية لعام ١٩٨٩ لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، ومعاهدة القضاء على الارتزاق في أفريقيا لعام ١٩٧٧.

وندعو كافة الدول إلى الانضمام إلى هذه المعاهدات، والالتزام بتنفيذها.

ويتعين في هذا الصدد، التركيز على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأفريقية بالإضافة إلى المجتمع الدولي ككل لضمان حرمان مجموعات المقاتلين المرتزقة من أي دعم سواء أكان بالسلاح أو بالتمويل في إطار استراتيجية شاملة تتضمن كذلك البعد الخاص ببناء السلام ومعالجة جذور هذه المشكلة من خلال نهج تعاوني بين دول المنطقة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية والشركاء الدوليين.

ختاماً، تتصل أهمية القضاء على ظاهرة المقاتلين المرتزقة بالمساعي الأفريقية والأممية المشتركة لتعزيز وتحقيق هدف إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، بالنظر إلى التأثير الملموس لهذه الظاهرة السلبية على أوضاع السلم والأمن في القارة، ونثمن في هذا الصدد أهمية الجلسة الخاصة بهذا الموضوع التي ستعقد تحت رئاستكم لهذا المجلس. وأجدد لكم خالص تقديرنا لمبادرتكم باختياركم لهذا الموضوع الحيوي ليكون محورا لنقاش اليوم، وكلنا ثقة أنه سيسهم في تعزيز جهودنا لمكافحة ظاهرة المقاتلين المرتزقة وتعزيز أسس الأمن والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا وقارتنا ككل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئ البلد الشقيق جمهورية غينيا الاستوائية على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير، ونتمنى لها كل التوفيق في إنجاز ولايتها. وأود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن السرور التام لوفد جمهورية أفريقيا الوسطى لرؤيتكم تديرون هذه المناقشة العامة الهامة، التي يعد موضوعها مهما للغاية، نظرا للأنشطة الإجرامية التي يقوم بها المرتزقة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

وقبل الدخول في صميم الموضوع، أود أن أعتذر بالنيابة عن فخامة السيد فوستين آركينغ توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي كان يرغب بشدة في أن يحضر معنا هنا ولكنه لم يتمكن من الحضور بسبب مفاوضات السلام الجارية في الخرطوم الآن، والتي تتطلب متابعته ووجوده المستمر في بانغي.

فالأزمات المتكررة تقود المتسببين في مثل هذه الأزمات إلى تجنيد المرتزقة لزيادة عدد مقاتليهم. إن حالة بلدي مفيدة في هذا الصدد، حيث أن العديد من حالات التمرد التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى شهدت دائما مشاركة مرتزقة من مختلف البلدان فيها. والسبب الآخر لهذا التجنيد هو تفرق الجماعات المسلحة، مما يزيد من تعقيد أي محاولات للسعي للتوصل إلى حل لإنهاء النزاع.

وتشارك الجماعات المسلحة، بدعم من المقاتلين الأجانب، في مختلف الأنشطة غير المشروعة والإجرامية، مثل استغلال الموارد المعدنية وتهريب الماس والذهب. وكما يتبين من مناقشة مجلس الأمن التي عقدها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8372)، فقد أصبحت الموارد الطبيعية بشكل متزايد سببا للنزاعات وجذورها العميقة. ونلاحظ أن استمرار التوتر في مناطق وجود المعادن، هو أعلى مقارنة بمناطق أخرى. إن استغلال الموارد الطبيعية والمنافسة على تلك الموارد يتسبب في وقوع اشتباكات عنيفة بين مختلف الجماعات للسيطرة على مناطق نفوذها، مما يؤدي إلى مشاركتها في أنشطة متعددة تقع تحت سيادة الدولة. وتوضح الصعوبات الحالية لإيجاد حل سلمي للأزمة التي تعصف بجمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كاف الطبيعة المتداخلة للنزاعات المسلحة، وتفاقمها جراء نهب الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية.

إن المذكرة المفاهيمية (S/2019/97، المرفق) المقدمة إلينا تغطي المسائل ذات الصلة التي لم نستطع تقديم الإجابات المطلوبة عليها، بالنظر إلى الوقت المخصص لنا. لقد شهدنا انتشار المرتزقة في أفريقيا لسنوات عديدة، وخاصة في وسط أفريقيا خلال السنوات الأخيرة. وبالنظر إلى أن نشاط المرتزقة يهدف إلى الربح، سيكون من الصعب عدم الربط بين هذا الاتجاه المتنامي والثروة التي تمتلكها الدول التي تستهدفها أعمال العنف وزعزعة الاستقرار.

علاوة على ذلك، تكثر الإجراءات التي نفذتها دول المنطقة حتى الآن، مع مجلس الأمن والأمم المتحدة بطريقة إيجابية، حيث أن مسألة المرتزقة أصبحت الآن موضوع قرار للجمعية العامة يتم التعامل معه سنويا من قبل اللجنة الثالثة. ومع ذلك، يبدو أن الموارد التي استخدمت، والتدابير التي اتخذت حتى الآن غير كافية وتتطلب تنفيذاً أكثر شمولاً. ولا شك أنه يمكن تشديد الجزاءات القائمة المتخذة ضد المرتزقة لكي تكون مثالاً ورادعاً.

إن انتشار المرتزقة وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هما مصدر قلق شديد لنا. ويجب التعامل مع الآفتين بكل شدة ممكنة. ومن أجل ذلك، لن يقضي عليهما سوى التعاون المستمر بين بلدان وسط أفريقيا، لأنهما يقوضان علاقات حسن الجوار ويحدثان جوا من الشك بين تلك البلدان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد مصطفى (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعبر لكم سيدي الرئيس، عن الاعتذار الصادق لأخيكم وصديقكم السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، الذي كان يريد المشاركة في هذه المناقشة لو سمح بذلك جدول أعماله الحافل بالمواعيد. لقد طلب منكم سيدي، أن تقبلوا امتنانه لعقدكم هذه المناقشة الهامة بشأن تأثير أنشطة المرتزقة في وسط أفريقيا، وهو موضوع له صلة وثيقة بالتحديات الأمنية المتزايدة التي تحيط بالمنطقة دون الإقليمية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، الذي يشكل وجوده في هذه المناقشة الرفيعة المستوى دليلا على التزامه بتحقيق السلام

والأمن في أفريقيا. وأشيد كذلك بالمداخلات ذات الصلة والتوضيحية التي قدمها وزراء خارجية رواندا وكوت ديفوار وغابون.

لقد شكل المرتزقة على الدوام أحد عوامل انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار على مر العصور. وكما تشير ديباجة اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا، بشكل صائب، فإن هذه الظاهرة تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال الدول وسيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية، وتنميتها المتسقة. لذلك، من الصواب أن يتصدى المجتمع الدولي لها، بقوة من خلال وضع الصكوك القانونية المناسبة.

ومع ذلك، فإن تطور نماذج الأمن الدولي – مع ظهور الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمتجرين من جميع الأنواع – والأثر المتزايد والضار المترتب على أعمالها على الساحة الدولية، يجعل مكافحة عوامل انعدام الأمن، مثل استخدام المرتزقة، أكثر تعقيدا. وبالمثل، فإن إضعاف أو حتى انهيار الدول في بعض مناطق العالم واحتمال سيطرة جماعات من غير الدول على أجزاء كاملة من الأراضي الوطنية قد زاد إلى حد كبير من ذلك الخطر، بالنظر إلى وصول تلك الفئات إلى موارد طبيعية ومالية هائلة، والأهم، سيطرتها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي تقوم بتداولها. وهذا الاحتمال يثير قلق المجتمع الدولي ويتطلب منه أن يكون أكثر يقظة.

وثمة حاجة ملحة، بالتالي، لتنفيذ الصكوك القانونية القائمة وتكييفها مع التهديد المتطور. ومن ذلك المنطلق، وضعت تشاد ترسانة قانونية لمنع ومعاقبة جميع أعمال المرتزقة. فقانوننا الجنائي الجديد، الذي اعتمد في عام ٢٠١٧، يجرم هذه الظاهرة ويضيق الخناق عليها. وهو ينص على السجن لمدة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ عاما لأي شخص يمارس هذا النشاط الإجرامي. كما يمكن اعتبار الشخصيات الاعتبارية كذلك مسؤولة مسؤولية تامة عن أفعال المرتزقة، ومن ثم توقع عليها عقوبات قاسية. كما يشكل التصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا كذلك جزءا من تلك العملية.

لقد ظلت حكومة تشاد تسعى على الدوام إلى مكافحة انعدام الأمن بجميع أشكاله، بالتعاون مع شركائها الثنائيين ودون الإقليميين والإقليميين والدوليين. فعلى الصعيد الثنائي، تنظم تشاد بانتظام، إلى جانب البلدان المجاورة والصديقة، لجانا قطاعية أو عامة مشتركة توفر محفلا مناسبا لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن، بغية توفير الحلول المطلوبة. فقد أنشأت تشاد، بالتعاون مع السودان، قوة حدودية مشتركة حققت نتائج مثالية في مجال أمن الحدود. وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، تشارك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات كذلك، في الوقت الذي تعمل فيه بفعالية على الحد من عمليات جماعة بوكو حرام، في التفكيك المنهجي للشبكات التي تمدها بالأسلحة والذخيرة وتجنيد الأفراد.

وعلاوة على ذلك، تعمل المنظمات دون الإقليمية كمنابر للمناقشة وتبادل المعلومات بشأن مسألة الأمن. فعلى سبيل المثال، مكن الاجتماع السابع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في نجامينا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، من استعراض المسائل السياسية والأمنية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وقد أدرجت مسألة الارتزاق في جدول الأعمال. وخلص الاجتماع، من بين استنتاجاته، في الوقت الذي شدد فيه على تعقيد حالة المرتزقة، إلى دعوة

”الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة إلى زيادة تعاونهم بهدف تعزيز التزاماتهم تجاه مكافحة الارتزاق، بما في ذلك من خلال تنفيذ الصكوك القانونية القائمة“.

وبالإضافة إلى ذلك، وقعت تشاد والسودان والنيجر وليبيا على مذكرة تفاهم في نجامينا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، تهدف

إلى تعزيز التعاون في مجال الأمن ومراقبة الحدود بين البلدان الأربعة استجابة للتحديات الأمنية الناشئة عن الحالة في جنوب ليبيا، التي تتسم بانتشار الجماعات الإرهابية والمتجرين من جميع الأنواع والجماعات المسلحة الضالعة في الارتزاق. فتلك الحالة تشكل تهديدا خطيرا لزعزعة استقرار البلدان المجاورة وكذلك على السلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع. وقد شددت تشاد مرارا وتكرارا على أن الحالة المتقلبة في جنوب ليبيا توفر ظروفا مواتية لتكوين الجماعات المسلحة، بما في ذلك المرتزقة الذين يتلقون أجورا مقابل خدماتهم في مختلف النزاعات.

وما زال بلدي، تشاد، على الرغم من بذله جهودا هائلة من أجل تعزيز السلام والأمن لشعبه والإسهام في تحقيق السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، مهددا بهذه الآفة، كما يتبين من الأعمال الإجرامية الموجهة ضد أراضينا ومواطنينا. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للمناطق والبلدان الهشة، ولا سيما في منطقة الساحل ووسط أفريقيا. وكذلك لا تزال تشاد مقتنعة بأن من شأن حل الأزمة في ليبيا وعودة سلطة الدولة في جميع أنحاء ذلك البلد الشقيق أن يسهم في التقليل من الخطر في جميع أنحاء منطقة الساحل.

وفي الختام، تعيد تشاد تأكيد التزامها بمواصلة العمل على تعزيز التعاون مع الدول المجاورة وبلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي ككل، بغية مكافحة الارتزاق وغيره من الأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة وبقية العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد بالي (جمهورية الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): أعرب لكم في البداية، السيد الرئيس، بمناسبة تولي جمهورية غينيا الاستوائية الشقيقة رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، عن خالص تهاني صديقكم العظيم وأخيكم فخامة السيد دنيس ساسو انغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، الذي لم يتمكن من الحضور إلى نيويورك. وهو يكرر دعمه لفترة توليكم، سيدي الرئيس، رئاسة هذا الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين.

إن وجودكم، السيد الرئيس، في هذه القاعة المكرسة للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم يؤكد على التزامكم الثابت تجاه السلام والتنمية في أفريقيا، ولا سيما في منطقتنا دون الإقليمية، منطقة وسط أفريقيا. إن وفد بلدي ممتن غاية الامتنان لغينيا الاستوائية على دعوتها الكونغو للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الارتزاق، مع الإشارة بوجه خاص إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. فغينيا الاستوائية تمثل بلدا أفريقيا من البلدان الضحايا، ناهيك عن أنها تعرضت لأكثر من محاولة لزعزعة الاستقرار على يد المرتزقة، التي جرت آخرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتشكل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية – وهما بلدان من بلدان المنطقة دون الإقليمية – ضحيتين رئيسيتين لأنشطة المرتزقة العدوانية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في ٢ شباط/فبراير في الخرطوم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، الذي يبعث على آمال كبيرة بإعادة إعمار ذلك البلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية – وإحلال السلام فيه وتصالحه مع ذاته – والذي يمكن أن يضطلع بعد ذلك بدوره في تحقيق السلام والأمن والتنمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

إن مسألة المرتزقة – التي غالبا ما يتم بحثها في إطار بحث الشؤون الجارية الرئيسية مثل الإرهاب أو القرصنة البحرية – لا تحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي. لكنها، مع ذلك، تماثل التهديدات الأخرى للسلام والاستقرار والأمن. فعلى سبيل المثال، في حالة وسط أفريقيا، فإن التحركات غير الخاضعة للمراقبة التي تقوم بها الجماعات غير المشروعة بين الدول في المنطقة دون الإقليمية تحدث أثرا سلبيا على الثقة. فمن المعروف جيدا أن تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين الدول على الصعيدين

الإقليمي ودون الإقليمي يخفف من حدة التوترات والنزاعات ويعزز السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة. وقد لوحظ، علاوة على ذلك، أن من الأسهل لهذه الجهات الفاعلة من غير الدول – المرتزقة – التحريض على القيام بالانقلابات وزعزعة استقرار المؤسسات الشرعية والاضطلاع بأنشطة جمع معلومات استخبارية اقتصادية أو سياسية أو كلتيهما، وارتكاب أعمال الإرهاب والمشاركة في النزاعات إلى جانب الخوارج أو المتمردين أو الثوار أو حركات المعارضة المسلحة الأخرى بهدف الإطاحة بالحكومات الشرعية.

ومن الواضح أن أنشطة المرتزقة والأنشطة ذات الصلة قد تضاعفت، للأسف، في حالات الصراع في السنوات الأخيرة. والقارة الأفريقية عانت كثيرا، وما زالت تعاني، من المرتزقة الذين يعرقلون تنميتها بشكل خطير. وفي هذا الصدد، فإن مسألة المرتزقة تشكل شاغلا أمنيا رئيسيا لبلداننا، وينبغي معالجتها بمشاركة أكبر من جانبنا. ولذلك، يرحب وفدي بإدراج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس، ويأمل أن تلقي مناقشة اليوم مزيدا من الضوء على هذه الظاهرة، بالنظر إلى تطورات الحالة التي تتطلب دراسة متجددة.

ويسرني أن أشير إلى أن مسألة الارتزاق تكمن في صميم اهتمامات قادة المنطقة دون الإقليمية. وكانت موضع اهتمام خاص في برازافيل في الاجتماع السادس والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفي الإعلان الذي أدى إلى النظر في هذا البند، تعهد أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ببذل الجهد والتعاون اللازمين للقضاء على خطر تسلل المرتزقة في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

كما أن الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعني بالسلم والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي ضم رؤساء دول وحكومات غرب ووسط أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٨، قد تناولا مشكلة الارتزاق، التي تؤثر على بلدان المنطقتين دون الإقليميتين، وهما بالفعل فريسة للقرصنة البحرية في خليج غينيا؛ وأنشطة الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة؛ فضلا عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتهديدات الأمنية المتعلقة بالرعي والترحال الرعوي.

وكان تعزيز التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام ومكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب والتداول غير المشروع للأسلحة – وهي المجالات التي ينشط فيها المرتزقة – من بين التدابير التي نجمت عن هذين الاجتماعين، والتي، كما يعلم المجلس، تسهم في الحد من أثر أنشطة المرتزقة في النزاعات. وقد تأكد أن تحسين برامج التسريح وإعادة الإدماج وسيلة ناجعة لمنع المقاتلين السابقين من العودة إلى الخدمة كمرتزقة جدد.

وفي سياق مكافحة هذه الظاهرة، يجب أن يشمل ذلك بدء نفاذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات التي يمكن أن تستخدم في تصنيعها وتصليحها وتجميعها. وكان ذلك الاتفاق، المعروف باتفاقية كينشاسا، بمثابة تعبير حي عن إرادة دولنا لمنع التداول غير المشروع وغير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في مناطق النزاعات الداخلية أو الحدودية. مع ذلك، فإن الارتزاق مسألة معقدة وحساسة ومكافحة الارتزاق ليست بالمهمة السهلة – بل هي أبعد ما تكون عن ذلك – حتى على الرغم مما تلقاه من إدانة جماعية من المجتمع الدولي.

ولدينا بالتأكيد صكوك دولية مكرسة لهذه القضية. واتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا، الموقعة في ليبرفيل في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٧، دخلت حيز النفاذ في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

وهي من الصكوك الإقليمية الهامة بالنظر إلى الأخطار التي يشكلها الارتزاق على العديد من الدول الأفريقية منذ بداية إنهاء الاستعمار. وقد اعتمد ذلك النص بعد أقل من شهر من صدور البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ولم يحدد البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ الارتزاق بوصفه جرما خطيرا، في حين أن الاتفاقية الأفريقية تجرم المرتزقة والارتزاق. واتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمناهضة تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة، المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، تعتبر الارتزاق جريمة. ودخلت حيز النفاذ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

وقد اعتمدت بعض البلدان قوانين ولوائح وطنية ذات صلة من شأنها أن تسهم في التزامها بإدارة أفضل لهذه الظاهرة. مع ذلك، وبغية مكافحة الارتزاق في شكله الحالي بفعالية، فإن مواءمة جميع الصكوك، بحيث يراعى تطور هذه الظاهرة في مختلف تشكيلاتها الحالية، باتت ضرورة تتطلب تحديثا أكثر عمقا ويجب أن يتماشى مع التشريعات الوطنية. كما أن تعزيز التعاون على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية، استنادا إلى تصميم سياسي حقيقي وحاسم، أمر بالغ الأهمية لدعم تنفيذ تلك الصكوك المنقحة.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قد أكدت عزمها على وضع استراتيجية في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، من أجل القضاء على ظاهرة الارتزاق في منطقتنا دون الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة وفدي للمشاركة في هذه المناقشة الرفيعة المستوى الأولى لمجلس الأمن حول موضوع ”أنشطة المرتزقة باعتبارها مصدرا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا“.

وأود أن أنقل لكم، سيدي، خالص التهنئة من أخيكم، فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها، الذي يود أن يشكركم ووفدكم على تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام خلال رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن واثقون من أن بلدكم سيؤدي مهمته بامتياز.

(تكلمت بالفرنسية)

إن غينيا الاستوائية تجلب خبرة ومنظورا فريدين بشأن هذه المسألة، بعد أن عالجتها باستمرار انطلاقا من تجربتها الخاصة. وتوضيح التحديات المبينة في المذكرة المفاهيمية (S/2019/97، المرفق) المعروضة علينا يدل بوضوح على مستوى خبرة غينيا الاستوائية وثراء تجربتها. ونود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها هذا الصباح الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا، بصفته ممثلا لرئيس الاتحاد الأفريقي، فخامة السيد بول كاغامي.

(تكلمت بالإنكليزية)

وجيبوتي تغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على موقفها المبدئي والتزامها بمكافحة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على النحو الوارد في تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (A/73/303). وفي هذا الصدد، أود طرح النقاط الأربع التالية:

(تكلمت بالفرنسية)

أولا، إن ظاهرة الارتزاق تشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي، وهي أحد أسباب زعزعة الاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يجب أن يساعد مجلس الأمن

والأمم المتحدة في وضع استجابات من أجل القضاء على هذه الظاهرة، استنادا إلى التوصيات التي قدمها الفريق العامل. ويجب أن تسهم تلك التوصيات في تحديد إرادتنا السياسية في هذه المعركة وأن تشمل جميع الجوانب، مثل تجنيد المرتزقة وتدريبهم ومشاركتهم وتمويلهم.

ثانيا، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه من الزيادة في عدد الجماعات الإرهابية والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالبشر والمخدرات في العديد من مناطق أفريقيا التي كانت بمنأى عن النزاعات المسلحة قبل بداية مثل هذا النشاط.

ثالثا، ينبغي بذل جهود إضافية، ولا سيما في تمويل ووضع ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وجهود بناء السلام في المناطق الخارجة من النزاعات والمناطق المتضررة منها. وفي أفريقيا، سيكون ضروريا ضمان المزيد من التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغية تحسين نتائج هذه الأنشطة في الميدان.

رابعا، نرحب أيضا بالموقف المشترك الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في إطار مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ وهي هدف نبيل يرمي إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وبوصفها واحة للسلام وملجأ في هذه المنطقة دون الإقليمية التي تضررت من النزاعات والعنف المسلح، ما برحت جمهورية جيبوتي تدعو دائما إلى ثقافة السلام التي ورثتها من جذور تقاليدها الرعوية القائمة على مفاهيم الضيافة والأخذ والعطاء. ويحدونا الأمل في أن يمكننا هذا الاجتماع الرفيع المستوى من تعزيز استجابتنا العالمية لظاهرة الارتزاق عن طريق البناء على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في امتثال صارم للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان):أرجو أن أهنئكم على ترؤس بلادكم الصديقة، غينيا الاستوائية، لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى تنظيمكم لهذا الاجتماع الهام والمتعلق بهذا الموضوع الهام. كما أرجو أن أتقدم لكم بالشكر على تنظيم هذا الاجتماع لمناقشة هذه القضايا ذات التأثير الكبير على الأمن والاستقرار في أفريقيا. وأهنئ أعضاء مجلس الأمن اللذين انضموا للمجلس منذ كانون الثاني/يناير هذا العام. كما أهنئ جمهورية الصين الصديقة وشعبها الكريم بمناسبة حلول العام الصيني الجديد. وأحيي مشاركة السادة وزراء خارجية رواندا، ممثلا لفخامة الرئيس كاغامي، وكوت دي فوار وغابون في هذه الجلسة الهامة.

يشعر وفد بلادي بالامتنان لغينيا الاستوائية على إفراد هذه المساحة لمناقشة الآثار الكارثية التي تسببها أنشطة المرتزقة على حالة الاستقرار والأمن في أفريقيا. فقد ظلت جماعات المرتزقة تستفيد من حالات النزاع المختلفة في عدد من مناطق أفريقيا وتتخذها بيئة حاضنة لممارسة أنشطتها الإجرامية والتي تتشكل حسب معطيات الأوضاع. فتارة تتخذ من الاتجار غير المشروع بالبشر والسلاح نمطا وتارة أخرى بالجباية وقطع الطريق واستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية. كما أن جماعات المرتزقة تحرص على استمرار النزاعات وهشاشة الأوضاع الأمنية إضعافا لسلطة الدول بما يتيح لها استمرار البيئة الملائمة لها، وهي بذلك تعتبر من أكبر المهددات والتحديات أمام استتباب الأمن وتعزيز السلام.

إن أنشطة المرتزقة في أفريقيا وفي دول مثل بلادكم، هي أحد أسباب مهددات السلم والأمن في أفريقيا. ونرى الأمر كذلك في أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي في أساسها وجوهرها إساءة بالغة للإنسانية ولأفريقيا بصفة خاصة،

إذ أنها ما زالت تنشط في قارتنا أفريقيا. ونحيي هنا عزيمة وشجاعة غينيا الاستوائية ورئيسها في التصدي للمرتزقة. ونؤيد بشدة دعوة فخامة الرئيس لتصدي المجتمع الدولي بصورة أكثر فعالية لثلاثي الشر في التاريخ الإنساني: الإرهاب والارتزاق والقرصنة. ونحيي التصميم الذي أبدته كل من أنغولا وزمبابوي والكاميرون لدعم غينيا الاستوائية في تصديها الحاسم للمرتزقة، وندعو الإتحاد الأفريقي أن يبدي مزيداً من الاهتمام لمحاربة المرتزقة وأن يتم إدماج محاربي المرتزقة في خططه الجارية حالياً لدعم مساهمة في أفريقيا في عمليات حفظ السلام وتمويلها. ونشير بصفة خاصة للصلة بين الارتزاق وبين انتهاك حقوق الأطفال وذلك بتجنيدهم واستغلالهم، ونطلب أن تكون الصلة بين الارتزاق وانتهاك حقوق الأطفال واحدة من المسائل ذات الأولوية في احتفالاتنا بالذكرى الثلاثين لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

لقد فطن السودان للتهديد الذي تشكله عصابات الارتزاق هذه فعمل بجدية للمحافظة على سلطة وهيبة الدولة في المناطق التي شهدت نزاعات داخل حدود الدولة السودانية ولم يسمح لها بممارسة أية أنشطة تهدد الاستقرار في السودان أو في دول الجوار، أو تقوض مجهودات السلام الذي تحقق في دارفور بالتوقيع على وثيقة الدوحة لسلام دارفور في عام ٢٠١١، وبعد أن هُزمت الحركات المسلحة في دارفور وطُردت من أرضنا الحبيبة وأصبح السلام واقعاً على الارض، اضطرت هذه الحركات المسلحة إلى التحول إلى الارتزاق والمحاربة بالأجر، وتمارس هذه الحركات أنشطة إجرامية خطيرة كقطع الطريق وفرض الجبايات واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالبشر. كما سعت مجموعات المرتزقة المذكورة في عامي ٢٠١٥-٢٠١٧ تحديدا إلى مهاجمة السودان من خارج الحدود.

إن الخطر الذي يبرز من خلال تنامي أنشطة وممارسات جماعات المرتزقة يستوجب من المجتمع الدولي الوقوف بصورة حازمة أمام هذه الجماعات. ولذلك، فإننا نثمّن عالياً عقد هذه الجلسة، ونرجو أن تخرج بخلاصات تحقق رؤية مشتركة للمجتمع الدولي في محاربة هذه الظاهرة التي يمتد تأثيرها ويتسع حتى إلى الدول التي لا تشهد نزاعات والأمثلة على ذلك كثيرة.

ونرجو أن نقدم بعض المقترحات التي يمكن أن تشكل مع الآراء التي برزت في هذه الجلسة محاور لمحاربة أنشطة جماعات المرتزقة.

أولا، أهمية تعزيز وتفعيل دور الدبلوماسية الوقائية في منع وقوع النزاعات التي تشكل بيئة خصبة للجماعات المرتزقة، وفقا لبرنامج الأمين العام.

ثانيا، تعزيز عمل وقدرات أفرقة الخبراء في التقصي والتحقيق في أنشطة جماعات المرتزقة في مناطق النزاعات وتطوير بنية معلوماتية تُسهل عملية احتواء ومحاربة هذه الجماعات وتمنع انتشارها في مناطق جديدة.

ثالثا، تقوية وتأهيل أطر المراقبة الحدودية لدى البلدان التي تشهد نزاعات وتشكل بيئة حاضنة لمثل هذه الأنشطة وتوفر الدعم اللازم لها سياسيا وفنيا.

رابعا، تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول في هذا الإطار وتبادل المعلومات والخبرات.

ختاما، أرجو أن أؤكد أن حكومة السودان تولي هذا الأمر أولوية خاصة، وقد استضافت في عام ٢٠١٧ في الخرطوم ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها أمانة لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية بالتعاون مع جهاز الأمن والمخابرات في السودان والتي عُقدت في الخرطوم لمدة ثلاثة أيام، ودارت حول موضوع ظاهرة الارتزاق والمقاتلين الإرهابيين الأجانب والفاعلين غير الحكوميين وآثارها على الأمن والاستقرار في أفريقيا، والتي شارك فيها ٢٧ من أجهزة المخابرات الأفريقية لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة وتبني الخطط والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية.

يشرفني أن أُنهي إلى الحاضرين الآن، من جانب آخر، أن حكومة أفريقيا الوسطى والحركات المعارضة جميعها دون استثناء قد أنهت بالأمس مفاوضاتها بنجاح للتوصل لتسوية سلمية. وأن التوقيع على اتفاق السلام بالأحرف الأولى سيتم غدا. ويتم التوقيع النهائي في بانغي الأسبوع القادم. وإننا واثقون ومتفائلون بأن أفريقيا الوسطى، هذه الدولة الصديقة الجارة، ستخرج بهذه الاتفاقية التي رعاها الاتحاد الأفريقي من نفق النزاع إلى آفاق رحبة من السلام والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.